مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب المجلد10 العدد 1ب 2013، ص ص 363- 404

الصفة المشبهة الأصيلة دراسة في خصائصها المائزة:
اللزوم والثبوت وأثرهما في بنيتها الشكلية والدلالية

فتحي أبو مراد

ملخص

ترمي هذه الدراسة إلى استكناه موضوع الصفة المشبهة في ضوء خاصيتي اللزوم والثبوت. وترصد أثرهما في أغلب القضايا المتصلة بالصفة المشبهة، نحو: تعريفها، وتفريقها عن اسم الفاعل خاصة، وتحديد أنواعها المختلفة، مثل: الأصيل والملحق بالأصيل والجامد. وأخيراً تحاول أن ترصد أثر اللزوم والثبوت في عمل الصفة المشبهة.

من هنا فقد حاولت الدراسة تحقيق ثلاثة أهداف، تنبع كلها من منبع واحد، وتتلخص غايتها في كشف ما لخاصيتي اللزوم والثبوت من أثر - مباشر أو غير مباشر- على أهم القضايا ذات الصلة بالصفة المشبهة الأصيلة. لذا فقد جاءت الدراسة على النحو الآتي: تعريف الصفة المشبهة الأصيلة وخصائصها، وتفريقها عن سواها من الصفات، ثم أنواع الصفة المشبهة وصيغها، وأخيراً عمل الصفة المشبهة.

المقدمة

تحاول هذه الدراسة أن تقارب موضوع الصفة المشبهة في ضوء خاصيتي: (اللزوم والثبوت)، بوصفهما خاصيتين مائزتين للصفة المشبهة الأصيلة، وفاعلتين في أغلب القضايا المتصلة بالصفة المشبهة بشكل عام. من هنا فإن هذه الدراسة لا تروم بحث الصفة المشبهة على إطلاقها، أو استكناه جميع الأبعاد والآفاق المتصلة بها. وإنما تنحصر أهدافها في دراسة الصفة المشبهة الأصيلة، وتحديد أهم خصائصها المائزة (اللزوم والثبوت) بوصفهما خاصيتين مائزتين، ومحددتين لها عن سواها من الصفات.

ومن جانب آخر تحاول الدراسة الردّ على مَنْ رأى خلاف ذلك. وبالتالي فهي تقارب أغلب القضايا المتصلة بالصفة المشبهة الأصيلة انطلاقاً من تعلّق هذه القضايا بخاصيتي اللزوم

© جميع الحقوق محفوظة لجمعية كليات الآداب في الجامعات الأعضاء في اتحاد الجامعات العربية 2013.

* كلية الحصن الجامعية، جامعة البلقاء التطبيقية، إربد، الأردن.

والثبوت. وقد حاولت الدراسة استقراء أثر هاتين الخاصيتين - المباشر أو غير مباشر- في البنية الشكلية والدلالية للصفة المشبهة.

وقد جاءت الدراسة في محاور ثلاث. ففي المحور الأول حاولت الدراسة أن ترصد أثر خاصيتي: اللزوم والثبوت في تعريف الصفة المشبهة الأصيلة، وتخصيصها عن سواها من الصفات الأخرى، لا سيما اسم الفاعل، وحاولت أن تتلمّس الحدود الدقيقة أو الفاصلة بينهما في ضوء فهم هاتين الخاصيتين. أما في المحور الثاني فقد رصدت الدراسة أثر هاتين الخاصيتين في تصنيف أنواع الصفة المشبهة المختلفة مثل: الأصيل والملحق بالأصيل والجامد، وفهم كل نوع بناءً على علاقته بهاتين الخاصيتين، وحاولت أن تتبين إلى أيّ مدى يمكن أن يؤثر وجود هاتين الخاصيتين، أو غيابهما، أوغياب إحداهما في فهمنا لكل نوع من أنواع الصفة المشبهة: الأصيل والملحق بالأصيل والجامد. وبعد ذلك جاء المحور الأخير الذي خُصص لدراسة أثر خاصيتي: اللزوم والثبوت في عمل الصفة المشبهة. وحاول رصد هذا الأثر وفهمه في توجيه الحالات الإعرابية المختلفة المعمول الصفة المشبهة الأصيلة في حالاته الثلاثة: الرفع والنصب والجر.

وبعد؛ فهذه محاولتي في مقاربة موضوع الصفة المشبهة، فإن أصبت فيها شيئاً من نجاح أو توفيق، فهذا فضل من الله ونعمة، أما دون ذلك فحسبي أني حاولت.

مفهوم الصفة المشبهة الأصيلة وخصائصها المائزة

المتأمل في تعريف الصفة المشبهة الأصيلة، وتفريقها عن غيرها من الصفات، مثل: اسم الفاعل -خاصة- يلحظ بجلاء أن خاصيتي (اللزوم والثبوت) هما الخصيصتان المائزتان للصفة المشبهة الأصيلة، وهما المعيار والفيصل في تعريف الصفة المشبهة الأصيلة وتفريقها عن اسم الفاعل، وعن سواه من الصفات.

وقد وضّح ابن عقيل المراد بالصفة بقوله: " الصفة ما دلّ على معنى وذات، وهذا يشمل: اسم الفاعل، واسم المفعول، وأفعل التفضيل، والصفة المشبهة. وعلامة الصفة المشبهة: استحسان جرّ فاعلها بها، نحو حسنُ الوجهِ، والأصل حسنٌ وجهُهُ "[(1)].

وقد عرّف ابن الحاجب الصفة المشبهة الأصيلة بقوله: " الصفة المشبهة ما اشتق من فعل لازم لمن قام به على معنى الثبوت " [(2)].

إذاً فابن الحاجب يتخذ من خاصيتي (اللزوم والثبوت) أساساً في تعريف الصفة المشبهة الأصيلة وتحديدها. وقد حذو ابن الحاجب في ذلك أغلب النحاة [(3)]. وهذا لا يعني أنه لا يوجد خصائص أخرى للصفة المشبهة، وإنما يعني أن هاتين الخصيصتين هما أهم ما يميزها ويحددها عن غيرها من الصفات، لا سيما اسم الفاعل.

والمتأمل في تعريف ابن الحاجب، وفي بعض الصفات المشبهة مثل: جميل، أبيض، حلو، وغيرها من الصفات المشبهة يلحظ ما يلي:

1- المعنى المجرد الذي يسمى الوصف أو الصفة.

2- الشخص أو الموصوف، ولا يقوم الوصف دون الموصوف.

3- ثبوت المعنى المجرد، أو الوصف لصاحبه في كل الأزمنة ثبوتاً عاماً.

4- ملازمة ذلك الثبوت المعنوي العام للموصوف ودوامه.

5- قول ابن الحاجب: (اللازم) يخرج اسم الفاعل واسم المفعول المتعديين.

6- وقوله (لمن قام به) يخرج اسم المفعول اللازم المعدى بحرف الجر كمعدول عنه، واسم الزمان والمكان والآلة.

7- أن الصفة المشبهة: مصوغة لغير تفضيل قطعاً، لأن الصفات الدالّة على التفضيل هي الدالّة على مشاركة وزيادة، كأفضل وأعلم، وأكثر.

8- أنها صفة تذكّر وتؤنّث، ويدخلها الألف واللام وتثنى وتجمع بالواو والنون.

وهكذا يتضح أن خاصيتي (اللزوم والثبوت) تعدان أهم الخصائص المائزة للصفة المشبهة الأصيلة، والمحدِّدة لها. وأن هاتين الصفتين ستظلان تتعالقان، بشكل مباشر أو غير مباشر، في أغلب الموضوعات التي يمكن دراستها تحت مبحث الصفة المشبهة الأصيلة؛ مثل تعريفها وخصائصها، أو عملها، أو أنواعها وصيغها، وذلك كله ما سيكون مدار بحث هذه الدراسة – بإذن الله.

والناظر في المصنفات النحوية يلحظ تأكيدها على خاصيتي (اللزوم والثبوت) في تحديد الصفة المشبهة الأصيلة، مما يؤكد صحة ما ذهب إليه الباحث في عدّ هاتين الصفتين؛ صفتين مائزتين للصفة المشبهة الأصيلة، ومحدّدتين لها. من هنا سنفرد الفقرتين الآتيتين لدراسة هاتين الصفتين، وللردِّ على مَنْ زعم خلاف ذلك.

أولاً: اللزوم

أجمع النحاة أن الصفة المشبهة لا تبنى من الفعل المتعدي، بل من الفعل اللازم، وقلّ فيها وزن اسم الفاعل، نحو (طاهر القلب)، (ومنطلق اللسان) (خلافا لمن منع مجاراتها المضارع)، وهو الزمخشري، وابن الحاجب، وقد عارضهما أبو حيّان وقال: إن (ضامر الكشح)، و(مطمئن

القلب) ونحوها صفات مشبهة، وهي مجارية له[4]. والذي يراه الباحث: أن هذه الصيغ هي أسماء فاعلين، قُصد[5] بها معنى الثبوت، فعوملت معاملة الصفة المشبهة الأصيلة - كما سنوضح فيما بعد إن شاء الله -.

أما الصفة المشبهة الأصيلة فلا تشتق من المتعدي، وإذا وردت الصفة المشبهة الأصيلة من الفعل المتعدي، فإنما يحوّل هذا الفعل إلى صيغة (فَعُل) اللازم. أما ما يظهر في منصوب الصفة المشبهة، في نحو: زيدٌ حسنٌ الوجهَ، فإنما هو تعدٍ على التشبيه. لا على الحقيقة، فالفاعل هنا (زيد) فاعل غير حقيقي (فاعل شكلي)[6]، لأنه لم يفعل شيئاً في الوجه، بل إن الوجه فاعل في المعنى، لأنه هو الذي حَسُنَ. ولذلك قال سيبويه: ولا تعني أنك أوقعت فعلاً، وإنما أخبرت عن زيد بالحسن الذي للوجه، كما قد تصفه بذلك إذا قلت: مررت برجل حسن الوجه، وكان الأصل: مررت برجل حَسُنَ وجهُهُ وصفته بحسن وجهه[7].

وثمة مَنْ يرى من الباحثين المحدثين: أن "اللزوم ليس سمة مناسبة ولا مخصصة للفعل الذي تصاغ منه الصفة المشبهة الأصيلة" [8]، إذْ يحاول د.فيصل صفا أن يثبت أن لزوم الفعل في اشتقاق الصفة المشبهة ليس معياراً، ويذكر أن الصفة المشبهة قد وردت من أفعال متعدية، ويستشهد لذلك ببعض الأفعال المتعدية التي اشتق منها صفات مشبهة نحو: الأخسرين، رحيم، عليم [9]، مهذب، منقّى، مجلوّة [10] وغيرها، ليخلص إلى القول: "اللزوم، إذاً، ليس سمة مناسبة ولا مخصصة للفعل الذي تصاغ الصفة المشبهة..."[11].

والذي يراه الباحث أن الصفة المشبهة الأصيلة لا تصاغ قياساً إلا من الفعل اللازم. أما إذا كان الفعل المراد بلحظة صوغ الصفة المشبهة متعدياً، فإنه لا بد في هذه الحالة، من تحويل هذا الفعل إلى صيغة (فَعُل) اللازم ثم تشتق منه الصفة المشبهة. وهكذا تصبح الصفة المشبهة الأصيلة لا تشتق من المتعدي، بل من اللازم قطعاً. ويصبح " اللزوم " سمة مخصصًة للفعل الذي تصاغ منه الصفة المشبهة الأصيلة، أما الصيغ السماعية من المتعدي مثل رحيم وعليم، فلا يقاس عليها، والمتأمل في هذه الصيغ يلحظ أنها ليست صفات مشبهة أصلاً، بل هي (صيغ مبالغة).

ثانياً: الثبوت

ويقصد بالثبوت ملازمة الوصف لصاحبه في كل الأزمنة، وثبوته له ثبوتاً عاماً ، أي الاعتراف بتحققه وقوعاً شاملاً الأزمنة الثلاثة المختلفة، فلا يختص بزمن دون سواه، بمعنى أنه لا يقتصر على الماضي وحده، ولا على الحال وحده، ولا على المستقبل كذلك، ولا يقتصر على زمنين دون الثالث [12].

فالصفة المشبهة الأصيلة تدل على معنى ثابت مستقر في صاحبها، فإن قُصد منها النص على الحدوث لحكمة بلاغية ما، مع قيام قرينة تدلّ على هذا فتصير اسم فاعل، لها اسمه وحكمه ومعناه، وتنتقل إلى صيغته الخاصة، وهي صيغة (فاعل) من مصدر الفعل الثلاثي. وهنا لابدّ أن تترك اسمها وصيغتها ومعناها وحكمها، وتصير إليه في كل شأن من شؤونه. ومنه قوله تعالى: (فلعلك تارك بعض ما يوحى إليك) وقوله: (وضائق به صدرك) حيث عدل عن ضيق إلى ضائق ليدل على أنه ضيق عارض في الحال غير ثابت وغير مستقر، وعلى هذا قوله: (إنهم كانوا قوماً عامين) عدل عن (عمين) إلى (عامين) لهذا المعنى [13].

أما إذا أردنا أن نصف شخصاً بأنه ضيّق الصدر، وبيان أن هذه الصفة ثابتة فيه وملازمة له رداً على من قال بأنها طارئة عليه أو عارضة له، فعندئذٍ نأتي بصيغة الصفة المشبهة، دون صيغة اسم الفاعل، فنقول: إنه رجلٌ ضيق الصدر، وبذا ندلّ على ثبات هذه الصفة فيه وملازمتها له في الأزمنة جميعاً [14].

وفي بحثه السابق تناول د. فيصل صفا خصيصة الثبوت، ووقف عند كلام ابن مالك حيث يقول: "..... وهي الملاقية فعلاً لازماً ثابتاً معناها تحقيقاً أو تقديراً " [15].

يقول د. فيصل صفا:" فإشارته هنا إلى (التقدير) تنبي عن إحساس بأن (الثبوت) في (الصفة المشبهة) قد يكون على الأقل غير ظاهر. وهذا يعني في الواقع أن معنى الثبوت قد يكون غير ثابت [16].

والسؤال الذي يطرح نفسه: هل عدم ظهور الثبوت يعني: انتفاءه ؟ إن ظهور الثبوت أو تقديره لا يعني أن الثبوت قد زال، في حالة التقدير. وقد أدرك د. فيصل هذا بدليل قوله: " قد يكون غير ثابت " فهو قد بنى استنتاجه على (قد) مما يعني أن د.صفا نفسه يشك في الأمر، ومعلوم أن ما دخله الاحتمال فسُد به الاستدلال.

ثم يتناول د. فيصل صفا قول الرضي: "والذي أرى أن الصفة المشبهة كما أنها ليست موضوعة للحدوث في زمان ليست أيضاً موضوعة للاستمرار في جميع الأزمنة، لأن الحدوث والاستمرار قيدان في الصفة ولا دليل فيها عليهما، فليس معنى حسن في الوضع إلا ذو حُسنٍ سواء كان في بعض الأزمنة أو جميع الأزمنة ولا دليل في اللفظ على أحد القيدين"[17]. ويستدل د.فيصل من هذا النص على " نسبية معنى الثبوت " [18]. وبناءً على ذلك يخلص إلى القول: " فليس يحسن بالضرورة جعل (الثبوت) أحد محدّدات هذا النوع من الصفات بكليته "[19]. وحجته في ذلك أن الثبوت " بمعانيه المحتملة المختلفة (وهي: الثبوت في الحال والثبوت على الدوام،

والثبوت النسبي) مسألة خلافية كما هو واضح، الثبوت لا يعدّ، بالنتيجة ضابطاً مناسباً لطبيعة هذا النوع من الصفات " [20].

ويرى الباحث الحالي أن هذا الرأي فيه نظر وفقاً للآتي:

1- إجماع النحويين: قدماء ومحدثين، بشكل عام على خصيصة الثبوت في تحديد الصفة المشبهة الأصيلة وتخصيصها، وإنْ تخللها بعض فترات الانقطاع، أو بعض الصفات التي تغيب وتظهر كفعل سريع الغضب لمن كان هذا طبعه، وغير ذلك.

2- لقد نسي د.فيصل صفا، ما نصّ عليه النحاة من (قصدية) الثبوت أو الحدوث - كما أوضحنا فيما سلف – إذ إن القصدية تلعب دوراً ملحوظاً في ترسيخ صفة الثبوت أو نفيها، فإذا قصد القائل: إن هذه الصفة عارضة للموصوف وغير ملازمة له أتى بصيغة اسم الفاعل، كما لحظنا في قوله تعالى:"وضائق به صدرك " عندما عدل عن (ضيّق) إلى (ضائق) ليدل على أن الضيق عارض في الحال غير ثابت. وأما إذا قصد القائل ترسيخ الصفة وثباتها في الموصوف وملازمتها له أتى بصيغة الصفة المشبهة. وبالتالي تسقط حجة "نسبية الثبوت" التي تحدث عنها د.فيصل وتحل محلها "قصدية القائل "، و هنا يختار القائل ما بين صيغة اسم الفاعل الدالة على الحدوث، أو الصفة المشبهة الأصيلة الدالة على الثبوت.

3- ومن هذه الزاوية يمكن النظر إلى نص الرضي الإستراباذي الذي اعتمده د.فيصل نفسه للاستدلال على "نسبية الثبوت"، بأنه لا ينفي صفة الثبوت عن الصفة المشبهة الأصيلة، أو يوحي بنسبيتها، بل إنه أكد وجودها وقدرتها على تخصيص الصفة المشبهة وتحديدها عن سواها من الصفات، ولا سيما (اسم الفاعل) عندما جعل (القصدية) تلعب الدور الأساس في تخصيص الصفة عامة؛ أهي للحدوث أم للثبوت. ويتضح ذلك من قوله في شرح قول ابن الحاجب: (على معنى الثبوت) " أي الاستمرار، واللزوم يخرج اسم الفاعل، واللازم كقائم وقاعد، فإنه مشتق من لازم لمن قام به، لكن على معنى الحدوث، ويخرج منه نحو ضامر،وطالق، وإن كان بمعنى الثبوت لأنه في الأصل للحدوث، وذلك لأن صيغة الفاعل موضوعة للحدوث، والحدوث فيها أغلب، ولهذا اطرد تحويل الصفة المشبهة إلى صيغة فاعل كحاسن وضائق عند قصد النص على الحدوث " [21].

4- وهكذا يتضح أن الصفة المشبهة الأصيلة ملازمة لصفة الثبوت، إذا قصد منها الثبوت، وتتحول هذه الصفة إلى صيغة اسم الفاعل، إذا قصد منها الحدوث والتجدد.

أما الصفة المشبهة الأصيلة فتدل على ثبوت الصفة في الموصوف في الأزمنة الثلاثة، لا في زمن بعينه، أما أن تدل الصفة المشبهة على الحال وحده أو المضي وحده أو الاستقبال، فهذا رأي

ضعيف لا يحبذ أن يؤخذ به، ولا بدَ في هذه الحال من قرينة تدل على قصدية القائل، أهي للمضي أم للحال أم للاستقبال، وأن المراد ليس الثبوت بشكل عام وفي جميع الأزمنة، رغم بقاء الصفة على صيغة الصفة المشبهة نحو: كان هذا الطالب (سريع) البديهة في الندوة الماضية، (بطيء) التركيز في هذه الندوة،(عظيم) الأمل في النجاح في الامتحان القادم. أما إذا انتفت القرينة والقصدية فيجب تحويل صيغة الصفة المشبهة إلى صيغة (فاعل).

وإذا تأملنا في بعض الأمثلة التطبيقية يمكننا أن نتبين فاعلية خاصيتي اللزوم والثبوت في تحديد الصفة المشبهة الأصيلة وتخصيصها عن سواها من الصفات. فلو تأملنا أولاً في الجملة الفعلية: (ذهب زيد)؛ نلحظ أنه ثمة وقوع لفعل حقيقي في زمن ماضٍ، هو الذهاب، وبالتالي ثمة فاعل حقيقي لهذا الفعل، وهو زيد. أما جملة (مات زيد)، فنلحظ، أيضاً، أنه ثمة فعل قد وقع على وجه الحقيقة، وهو الموت. غير أن زيداً ليس فاعلاً حقيقياً لهذا الموت، لأنه لم يقم بالفعل حقيقة، بل هو متلقٍ للفعل، أو أجبر على أن يوضع في وضع الموت، وبالتالي فهو ليس فاعلاً حقيقياً للفعل، بل هو (فاعل شكلي أو فاعل نحوي أو اصطلاحي). فالفاعل أسند إلى الفعل على وجه المجاز لا على وجه الحقيقة. وفي جملة (ضرب زيد عمراً) فثمة وقوع حقيقي لفعل (الضرب)، وثمة فاعل حقيقي مارس هذا الفعل، ومفعول به حقيقي، أيضاً، قد وصله فعل الضرب، وهو عمرو. وكذا في جملة (زيد ضاربُ عمراً)، غير أن (ضارب) اسم فاعل، لكنها أُعملت عمل الفعل تماماً. وما انطبق على الفعل انطبق عليها، من حيث دلالة الإعراب على الواقع. وبالتالي فكل حدث (فعل) حقيقي يعد مؤشراً على حدوث أو وقوع في زمن مخصص. ويعد هذا الزمن، بدوره، نقطة بدء هذا الحدوث.

أما إذا تأملنا جملة (زيد حسنٌ وجهُه)، فيلحظ أن الأمر مختلف تماماً، إذ ليس ثمة وجود حقيقي لحدث معين، وليس ثمة وقوع حقيقي لحدث/فعل معين، وبالتالي فـ(الوجه فاعل مجازي)، وليس فاعلاً حقيقياً لفعل معين، بل هو (فاعل شكلي أو فاعل نحوي أو اصطلاحي). فالفاعل هنا أسند إلى أصل فعل الصفة المشبهة(حَسُنَ) على وجه المجاز لا على وجه الحقيقة.

ومن ناحية أخرى، فنحن نعلم أن أخص خصائص الصفة المشبهة الأصيلة: اللزوم والثبوت معاً. وبالتالي فالكلام عن أي وقوع لفعل معين يعني: الحدوث (ضد الثبوت)، ويعني زمناً بعينه. والفعل يستدعي الفاعل، وقد يستدعي المفعول به، وكل ذلك يناقض مفهوم الصفة المشبهة الأصيلة وخصائصها:اللزوم والثبوت؛ لأنها أصلاً خالية من الفعل، بوصفها تدل على ديمومة ثبوت الوصف لموصوفه ثبوتاً عاماً شاملاً للأزمنة الثلاثة. إذاً فالوصف في الصفة المشبهة، إنما هو المعنى المجرد للفعل، وهو معنى قائم بالموصوف، على وجه الثبوت، لا على وجه الحدوث.

فالصفة المشبهة تدل على وضع قائم في موصوفها، ولا يد لهذا الموصوف أو إرادة في إيجاده. أي أنه ليس تصرفاً، أو حركة يقوم بها الموصوف. وبالتالي؛ فهذا الوصف لا يستدعي فاعلاً حقيقياً، أصلاً، أي أنه ليس ثمة فاعل، أو فعل حقيقيان في الصفة المشبهة الأصيلة. فالموصوف يعايش وضع الوصف القائم فيه أصلاً، أو يعانيه، أو يجربه، ولكنه لا يحدِثه أو يوقعه حقيقة، ولا يمارسه بيده أو بإرادته.

وإذا عدنا إلى الأستاذ الكريم د. فيصل صفا نجده يقول: إن (الثبوت واللزوم) ليست خصائص محددة للصفة المشبهة الأصيلة، رغم أنه انتهى إلى النتيجة نفسها التي استخلصناها من الأمثلة السابقة، حين رأى: أن المعيار والفيصل في تفريق الصفة المشبهة عن اسم الفاعل يعود إلى إسناد الفعل: أهو إسناد على الحقيقة أم على المجاز، فإذا كان الفاعل فاعلاً حقيقياً محدِثاً للفعل وواقعاً على مفعول حقيقي، كانت الصفة خاصة باسم الفاعل، وأما إذا كان الفاعل ليس محدِثاً لفعل له أثر على المفعول به كانت الصفة خاصة بالصفة المشبهة [22].

يبدو من كلام أستاذنا الكريم أنه وبعد جهد طويل، قد عاد واعترف ضمناً أن الصفة المشبهة الأصيلة تظل تتميز وتتحدد بخاصيتي (اللزوم والثبوت)، وبدل أن يأتي بأدلة تنفي ذلك جاء بأدلة تدعم ذلك وتؤيده، إذا أنعمنا النظر في هذه الأدلة جيداً. فحديثه عن إسناد الفعل على الحقيقة أو على المجاز يصرّح بذلك. فالفاعل الحقيقي الذي يُحدِث فعلاً واقعاً على مفعول به حقيقي يعني أن مثل هذا الفعل هو فعل متعدٍ على الحقيقة، وهذا ما نسبه د. فيصل إلى اسم الفاعل. أما الفاعل غير الحقيقي الذي لا يُحدِث فعلاً له أثر على مفعول به حقيقي، فمثل هذا الفعل واضح أنه فعل لازم. وهذا الفعل نسبه د. فيصل إلى الصفة المشبهة، وهذا إقرار منه –غير مباشر- أن فعل الصفة المشبهة لا يكون إلاّ لازماً. إذ إن أفعال الصفة المشبهة الأصيلة كلها لا تدل على حدث وقع أو يقع، بل تدل على وضع قائم ثابت في الموصوف فهي (أفعال وضع)، أو تدل على معنى الفعل المجرد الدائم في الموصوف، وبالتالي فالموصوف ليس فاعلاً حقيقياً للفعل، لأنه لا يقوم بأي تصرف أو فعل حقيقي، بل هو معايش للفعل، أو معانٍ له، أو مجرب له لا أكثر. إذاً فأفعال الصفة المشبهة الأصيلة كلها أفعال تدلّ على معانٍ مجردة / أوصاف قارّة في صاحبها، غير طارئة عليه، وبالتالي فهي لا تتطلب فاعلاً حقيقياً. بل إن فاعلها دائماً يكون (فاعلاً شكلياً)، لا يقوم بأي فعل حقيقي، أو تصرف، أو حركة. بل إن مجرد طرح فكرة القيام بفعل حقيقي يعني الإخلال الواضح بفكرة الثبوت الدائم.

وإذا كان د.فيصل قد عدّ خصيصة (اللزوم) غير مناسبة لتخصيص الصفة المشبهة الأصيلة، ثم تراءى بعد ذلك من كلامه وأدلته: أنه يعترف بضرورة أن يكون فعل الصفة المشبهة الأصيلة لازماً، من خلال إسناد الفعل إلى فاعل غير حقيقي(فاعل شكلي).

فإنه على المنوال نفسه قد عدّ أن خصيصة (الثبوت) غير مناسبة ولا ضابطة للصفة المشبهة الأصيلة، غير أنه عاد وأقرّ بذلك، عندما اعترف أن أفعال الصفة المشبهة، أولاً، لا تسند إلاّ إلى فاعل غير حقيقي – وهذا بدوره يعني ضمناً عدم الحدوث أي الثبوت – وثانياً: عندما فرّق بين الصفة المشبهة واسم الفاعل، ورأى أن أفعال اسم الفاعل تدل على تصرّف أو حركة – وهذا بدوره يعني الحدوث والتجدد – في حين أن أفعال الصفة المشبهة هي (أفعال الوضع)، أي أنها أفعال لا تدلّ على (تصرف أو حركة)، بل تدلّ على (وضع) قائم في الموصوف، أو وضع يعانيه الموصوف، ولا يدّ له في إيجاده.

وهذا نفسه تماماً ما انتهى إليه د. فيصل في هذا الموضوع عندما قال: " وعلى هذا، فإن كلّ فعل دالّ على (تصرّف action) أو(حركة motion) مثل (مشى)، لا يؤخذ منه – بلحظ ما دعاه النحاة والصرفيون (المبنيّ للفاعل) – إلاّ اسم الفاعل (ماشٍ) أو مبالغة اسم الفاعل (أي: الفاعل الحقيقي) (مشّاء). وإن كلّ فعل دالّ على (وضع) أوعلى (تحوّل إلى وضع) أو (تجريب لوضع) – بما في ذلك صيغتا المبني للفاعل والمبني للمفعول – لا يؤخذ منه إلاّ (الصفة المشبهة) أو(مبالغة الصفة المشبهة)، أي لا يؤخُذ منه إلاّ وصفُ (المعُاني) أو (المجرّب)، وهما فاعلان غير حقيقيين مثل (كبير) و (عالم) أو (مبالغة المعُاني) أو (المجرّب) مثل (كُبّار) و (عليم وعلاّم) "[23].

وبالمحصلة، فإن ما أشار إليه د. فيصل من أفعال الصفة المشبهة الدالّة على (الوضع أو التحول إلى الوضع أو تجريب الوضع) يؤدي بالنتيجة إلى خصيصة (الثبوت). فالوضع القائم في الموصوف، أو الوضع الذي جرّبه الموصوف، أو عاناه يعني أن الموصوف لا يد له في إيجاده، وبالتالي فهو فاعل غير حقيقي له. لأن هذا الوضع، أو الوصف، أو المعنى المجرد للفعل الذي اشتقت منه الصفة ثابت فيه، وغير طارئ عليه. ويؤكد ذلك قوله إن الأفعال التي يشتق منها اسم الفاعل هي التي (تدل على حركة أو تصرّف)، مما يعني أن أفعال الصفة المشبهة (لا تدل على حركة أو تصرّف)، بل هي أفعال تدلّ على (وضع) قارّ في صاحبها، أي أن الصفة المشبهة تدل على (وصف ثبوتي) في موصوفها.

وبذلك، فإننا نستشف من كلام د.فيصل صفا تأكيده أهمية خاصية الثبوت كضابط دقيق لتخصيص الصفة المشبهة الأصيلة وتفريقها عن سواها، ولا سيما اسم الفاعل. وهكذا يعود د.فيصل ليقرر ما قد نفاه سابقاً، مما يعني أنه عاد ليقرر ما قد قرره غالبية النحاة من أن (اللزوم والثبوت) تظلان معاً خصائص محددة للصفة المشبهة الأصيلة التي حدد النحاة أوزانها القياسية. أما ما قد ساقه من أدلة وأمثلة، فواضح أنها لا تنطبق على الصفة المشبهة الأصيلة، لكنها تنطبق على ما سماه النحاة بالصفة المشبهة الملحقة بالأصيلة، مثل: اسم الفاعل و اسم المفعول وصيغ

المبالغة، والأمثلة التي ساقها د. فيصل وهي: (الأخسرين، رحيم، عليم، مهذب، منقّى، مجلوّة)، واضح أنها ليست صفات مشبهة أصيلة، بل هي لا تعدو أن تكون اسم فاعل أو اسم مفعول أو صيغة مبالغة.و بالتالي يصبح كلامه صحيحاً على مثل هذه الشواهد: بأن اللزوم والثبوت ليست خصائص محددة ولا مخصصة لمثل هذا النوع من الصفات.

إذاً فكل ما حصل مع د.فيصل: أنه نظر للصفة المشبهة نظرة عامة، فعامل الصفة المشبهة الأصيلة معاملة الصفات المشبهة الملحقة بها، مثل (اسم الفاعل و اسم المفعول و صيغ المبالغة). وكانت أحكامه بأن اللزوم والثبوت ليست خصائص محددة للصفة المشبهة تنطبق على الصفات المشبهة الملحقة بالأصيلة، لا على الصفة المشبهة الأصيلة نفسها، لأن أمثلته أصلاً كانت مأخوذة من الصفات الملحقة بالأصيلة. وبالتالي يصبح كلامه عن هذه الأمثلة وهذه الصفات صحيحاً جداً، لكن هذه النتيجة لا تنطبق على الصفات المشبهة الأصيلة التي تظل تتحدد وتتخصص باللزوم والثبوت معاً.

ويرى الباحث أن غالبية الأفكار الواردة في مقالة د. فيصل قد تنبه عليها القدماء وأشاروا إليها، وأدركوا تمام الإدراك: أن فاعل الصفة المشبهة الأصيلة ليس فاعلاً حقيقياً، وأنه لا يُحدِث الفعل على الحقيقة، بل على المجاز، وأن تعدي الفعل إنما هو تعدٍ على المجاز لا على الحقيقة، وبالتالي فإن أثر الفاعل لا يصل إلى مفعول به حقيقي، بل إن المفعول به، إنما هو فاعل في المعنى[24]. ومن هنا نلحظ دقة ملاحظتهم عندما سموا معمول الصفة المشبهة الأصيلة المنصوب (شبيهاً بالمفعول به)، وليس مفعولاً به.

وبالتالي، فإن ما ذهب إليه د.فيصل من اعتبار أن (اللزوم والثبوت) ليست خصائص مخصِّصة للصفة المشبهة الأصيلة ليس صحيحاً بالمطلق، وأن ما ذكره حول (الفاعل الشكلي)، و(الفاعل الحقيقي) ينهض دليلاً مؤكداً لخاصيتي (اللزوم والثبوت) في الصفة المشبهة الأصيلة، لا في سواها من الصفات. ويؤكد ما أجمع عليه النحاة وتبنته الدراسة الحالية. ففاعل الصفة المشبهة الأصيلة، أصلاً، هو فاعل غير حقيقي، أي فاعل شكلي دائماً، لأنه لا يُحدِث فعلاً على الحقيقة [25]، وبالتالي فإن أثر الفاعل لا يصل إلى مفعول حقيقي، مما يعني أن فعل الصفة المشبهة الأصيلة هو دائماً فعل لازم.

وقد تنبه القدماء على ذلك، وميّز سيبويه و ابن السّراج وابن عقيل وغيرهم [26]، بين الفاعل الحقيقي، والفاعل غير الحقيقي (الشكلي)، وأقروا أنّ فاعل الصفة المشبهة الأصيلة دائماً هو فاعل غير حقيقي، وأن فاعل اسم الفاعل هو فاعل حقيقي. وهذا نفسه ما زعم د. فيصل أنه الجديد الذي قدمه لتمييز الصفة المشبهة عن اسم الفاعل.

وبعد؛ فقد ظلت الصفة المشبهة الأصيلة عند القدماء تشتق من الفعل اللازم، هذا من جانب. أما من جانب آخر؛ فقد ظلت قضية الثبوت عندهم قضية جوهرية في تخصيص الصفة المشبهة الأصيلة، وظلوا يؤكدون على ثبوت المعنى المجرد أو الوصف لصاحبه ثبوتاً عاماً شاملاً كل الأزمنة ومستقراً في صاحبه استقراراً دائماً. بل إنهم اتخذوا من خاصية الثبوت هذه حداً فاصلاً للتفريق بين الصفة المشبهة واسم الفاعل. فإذا كانت خاصية اللزوم وحدها لا تكفي للتفريق الدقيق الواضح بين الصفة المشبهة واسم الفاعل، لأن اسم الفاعل أيضاً يشتق من الفعل اللازم، فإن خاصية اللزوم، إذا تضامّت مع خاصية الثبوت تصبحان معاً خاصيتين مائزتين للصفة المشبهة الأصيلة وفارقتين لها عن اسم الفاعل، وعن غيره من الصفات.

وإذا كانت خاصية الثبوت ملازمة للصفة المشبهة الأصيلة، فإن خاصية الحدوث هي المقابل لها في اسم الفاعل. من هنا نلحظ أهمية ما سُمي بـ (قصدية القائل) حول الثبوت واللزوم. فإن أتى القائل بصفة من فعل لازم، وقصد من هذه الصفة النص على الحدوث لحكمة بلاغية معينة مع وجود قرينة تدل على قصده، فتصير الصفة عندئذ اسم فاعل، لها اسمه وحكمه ومعناه، وتنتقل إلى الصيغة الخاصة به من الفعل الثلاثي؛ صيغة (فاعل). وهنا تفقد الصفة المشبهة الأصيلة إحدى خصائصها المائزة، أعني خاصية الثبوت، وبالتالي لا بد لها أن تترك اسمها وصيغتها ومعناها وحكمها، وتصير اسم الفاعل في كل شأن من شؤونه. فمثلاً إذا قال قائل: زيد فارح، أو ضاجر، أو طارب، فهذه الصفات كلها تؤكد خاصية (الحدوث)، لا خاصية (الثبوت) في موصوفها، وبالتالي فهي صفات عارضة في موصوفها ومخصوصة بزمن محدد. من هنا لا يصح أن نقول عنها: إنها صفات مشبهة أصيلة، بل هي إحدى صيغ اسم الفاعل التي تأخذ حكمه ومعناه وصيغته من الثلاثي.

غير أن بعض النحاة يتخذ من (قصدية القائل) وسيلة لبناء الصفة المشبهة على أوزان اسم الفاعل أو اسم المفعول أو صيغ المبالغة، وهو ما يسمى بـ (الصفة المشبهة الملحقة بالأصيل)[27]. أو قد يسمى أحياناً بـ(الأوزان السماعية للصفة المشبهة). ويقول أحد الدارسين في هذا الصدد: إنّ ما جاء على "زنتي اسم الفاعل والمفعول مما قُصد به معنى الثبوت والدوام، فهو صفة مشبهة، كطاهر القلب، وناعم العيش ومعتدل الرأي ومستقيم الطريقة، ومهذب الطبع، وممدوح السيرة ومنقى السريرة "[28].

والسؤال المطروح هنا كيف للقارئ أو السامع أن يعرف قصد القائل ؟ ودرءاً لاختلاط تسميات المشتقات بعضها ببعض، وحفاظاً على خصائص الصفة المشبهة الأصيلة: اللزوم والثبوت، وحرصاً على انسجام البنية الشكلية للصفة المشبهة الأصيلة مع بنيتها الدلالية، فإننا نميل إلى أن نحافظ على تسمية كل صفة باسمها الصرفي الصحيح، مع التذكير أن هذه الصفة، أو تلك تظل

تحمل تسميتها الاشتقاقية الأصلية التي وضعت لها أصلاً، لكنها مع ذلك قد يقصد بها دلالة الصفة المشبهة، من حيث أنها صفة لموصوف. فمثلاً لا نستطيع أن نقول إن كلمة (طاهر) صفة مشبهة، بل هي اسم فاعل، وكذا لا نستطيع أن نقول إن كلمة (مُهذَّب) -بفتح الذال- صفة مشبهة، لأن هذه الكلمة صرفياً هي اسم مفعول، وهي أصلاً تعود لفعل متعدٍ، كما يظل اسم الفاعل واسم المفعول مؤشرين واضحين على الحدوث والتجدد، وهذا ضد ثبوت الصفة المشبهة ودوامها.

كما أن مثل هذه الأوزان تطرح من جديد قضية اللزوم والتعدي، والصفة المشبهة الأصيلة معلوم أنها لا تصاغ قياساً إلا من الفعل اللازم. غير أن بعض الدارسين عندما يضمون أوزان اسم الفاعل واسم المفعول ومبالغة اسم الفاعل إلى الصفة المشبهة ويقولون: إن هذه أوزان سماعية للصفة المشبهة، فإنهم عملياً يخلطون الصفة المشبهة الأصيلة مع سواها، ويعطّلون خاصيتي اللزوم والثبوت فيها، وينصرف عندئذٍ حديثهم إلى الصفة المشبهة الملحقة بالأصيلة، لا الصفة المشبهة الأصيلة نفسها. وثمة فرق بين الأصيل والملحق بالأصيل. ونحن نخصص الأصيل حصراً باللزوم والثبوت معاً، ونستثني منه الملحق به. أما الثبوت فقد تعطّل عند استخدام صيغ اسم الفاعل واسم المفعول خاصة، لأن هاتين الصيغتين تدلان على الحدوث لا الثبوت. أما اللزوم فقد تعطل بمجرد استخدام هذه الأوزان لأن بعضها يعود لأفعال متعدية، والصفة المشبهة الأصيلة لا تشتق إلا من اللازم. وبالتالي لا يعود المرء قادراً على التفريق بين الصفة المشبهة وبين اسم الفاعل واسم المفعول وصيغ المبالغة، ولا تصبح خاصيتا (اللزوم والثبوت) مخصصتين ومحددتين للصفة المشبهة الأصيلة. وهذا قد يولّد الخلط واللبس عند بعض الدارسين والمتعاملين معها. ولعل هذا الخلط نفسه هو ما حدا بالدكتور فيصل صفا إلى اعتبار خاصيتي (اللزوم والثبوت) غير محددتين ولا مخصصتين للصفة المشبهة. إذ إن الأمثلة التي استخدمها للتدليل على رأيه كانت من هذا النوع من الصفات وهي: (الأخسرين، رحيم، عليم، مهذب، مجلوة، مُنقّي، وغيرها) [29]. وواضح أن أغلب هذه الصفات هي صيغ مبالغة وأسماء مفعولين. فمثلاً (رحيم وعليم) تعود لأفعال متعدية، ولا نستطيع أن نقول عنها: إلا إنها صيغ مبالغة. لكن يمكن أن نضيف إلى ذلك: أنها صيغ مبالغة قد يقصد بها معنى الصفة المشبهة، لأن كثرة الصفة في الموصوف وتركيزها فيه تصبح وكأنها ثابتة فيه، والصفة المشبهة جاءت أصلاً لنسبة وصف إلى موصوف نسبة ثابتة دائمة فيه. وبذا لا تختلط الأمور بين الصفة المشبهة الأصيلة - التي تظل تتخصص باللزوم والثبوت- وبين غيرها من الأوصاف الاشتقاقية الأخرى.

وبناءً على ما تقدم نجد أنفسنا أمام نوعين من الصفات المشبهة:

أولاً: الصفة المشبهة الأصيلة، ولها بنية صرفية ودلالية واضحة، ومخصوصة باللزوم والثبوت، وهذا النوع من الصفات لا يشكل أية شبهات، أو إشكالات أمام الدارسين، لأن بنيته الصرفية القائمة على الأوزان القياسية للصفة المشبهة الأصيلة، وعلى الفعل اللازم تنسجم مع بنيته الدلالية القائمة على الثبوت لا الحدوث. وليست بحاجة إلى ما سماه النحاة بـ (قصدية القائل)، وفاعلها دائماً فاعل غير حقيقي (شكلي)، لأنه لا يقوم بأي فعل، ولا يوجد فعل أصلاً. وبالتالي تتوافق بنيتها الشكلية مع بنيتها الدلالية تماماً.

ثانياً: الصفة المشبهة الملحقة بالأصيل، (أوالسماعية)، وهي: صيغ اسم الفاعل، واسم المفعول، وصيغ المبالغة، وهي التي لا تتوافق بنيتها الشكلية تماماً مع بنيتها الدلالية التي ترجى منها- بوصفها صفة مشبهة - إلاّ بوساطة ما سُميّ بـ (قصدية القائل) على الثبوت. وهنا تتولّد التداخلات بين الصفة المشبهة الأصيلة وغيرها من المشتقات. أضفْ إلى ذلك أن فاعل هذه الأوصاف فاعل حقيقي غالباً. من هنا لعله من الخير تسمية هذا النوع من الصفات بأسمائه الاشتقاقية الحقيقية. وبدل أن نطلق عليه تسمية (صفة مشبهة) قُصد بها الدلالة على الثبوت، لماذا لا نقول هو اسم فاعل، لكن قصد به هنا ثبوت الوصف، وليس حدوثه. والأفضل من ذلك كله: أن يختار المتكلم الصيغة المعبرة عن قصده دون تدخّل، أي دون حاجة إلى بيان قصده – إنْ وجدت هذه الصيغة - فإن أراد الدلالة على الثبوت من الصفة؛ اختار الصفة المشبهة الأصيلة. أما إن أراد الدلالة على الحدوث اختار غيرها من الصيغ الدالّة على ذلك. وبالتالي تظل خاصيتا (اللزوم والثبوت) مخصصتين ومحددتين للصفة المشبهة الأصيلة، دون أي لبس أو شك.

وما دام الأمر كذلك، لماذا نستخدم، أحياناً صيغ اسم الفاعل أو اسم المفعول أو غيرهما ونقصد منها دلالة الصفة المشبهة على ثبوت الصفة في الموصوف ؟؟

المتأمل في طوائف الأفعال المختلفة يلحظ: أنه ليس بالضرورة يمكن أن نشتق صفة مشبهة أصيلة من كل فعل لازم؛ فمثلا الفعل: ذهب أو مشى، كلاهما لازم، ولا يمكن أن نشتق منه صفة مشبهة أصيلة، لذا نلجأ في مثل هذه الحالة لاستخدام صيغ اسم الفاعل أو غيره للخلوص (بقصد) بدلالة الصفة المشبهة على الثبوت. وبناءً على ذلك يمكن تفسّير بعض صفات الله، أو أسمائه الحسنى التي جاءت على وزن اسم الفاعل وقصد بها دلالة الصفة المشبهة على الثبوت.

ويمكن تبسيط الأمر، وشرحه من خلال بعض الأمثلة: فإذا قال القائل: (زيد طاهر القلب)، أو(زيد مُهذّب الطبع)، أو(زيد رحيم). فالقائل عندما نسب الطهر إلى القلب وقصد ديمومة طهر القلب وثبوتها على مرّ الأزمنة، فهو قد قصد هنا معنى الصفة المشبهة، لكنه لم يستخدم بنية صرفية تدل على قصده، لتعذّر بنائها على صيغ الصفة المشبهة الأصيلة من الفعل (طَهُرَ)، لذا اضطر إلى استخدام بنية صرفية تؤشر على الحدوث، لأنها على وزن اسم الفاعل (فاعل/طاهر)، فإذا قلنا: إن هذه البنية (طاهر) صفة مشبهة؛ فقد أحدثنا شكلاً من أشكال التشويش عند السامع، وتنافراً واضحاً بين بنيتها الشكلية وبنيتها الدلالية، لأن السامع يربط وزن (فاعل) بالحدوث والتجدد، لذا يفضل أن نقول: إن هذه صيغة اسم فاعل، لكن القائل قصد منها دلالة الصفة المشبهة على الثبوت، وليس بنية الصفة المشبهة. وهكذا نتعامل مع غيرها من المشتقات المستخدمَة لتؤدي معنى الصفة المشبهة الأصيلة.

وبالتالي تظل خصائص الصفة المشبهة الأصيلة حافظة لها، وتظل تتوافق بنيتها الشكلية مع بنيتها الدلالية تماماً. وتظل قصدية القائل باتجاه الثبوت أو الحدوث معياراً واضحاً لتحديد الصفات في مثل هذا النوع من المشتقات / الصفات. أما إذا عدل القائل عن استخدام هذا النوع من الصيغ: (اسم الفاعل أو اسم المفعول أو صيغ المبالغة) للدلالة على معنى الصفة المشبهة، وقصد النص على الثبوت في الصفة وديمومتها في الموصوف وملازمتها له في كل الأزمنة استخدام صيغ الصفة المشبهة الأصيلة التي تتوافق بنيتها الشكلية مع بنيتها الدلالية تماماً، فكانت دالّة على قصده دون أي تدخل خارجي - وهذا الأفضل في حال أسعفته صيغ الصفة المشبهة الأصيلة -. فبدل أن يقول: (زيد فارح أو ضاجر أو طارب) يقول : زيد فَرِح أو ضَجِر أو طَرِب. فهنا استخدم القائل صفة مشبهة حقيقية انسجمت بنيتها الشكلية مع بنيتها الدلالية، وكانت دالة على قصده دون تدخّل. فهذه كلها صفات لازمان لها، لأنها تدلّ على صفات ثابتة في موصوفها، قارّة به، وملازمة له في الأزمنة الثلاثة المختلفة، وكأن القائل يريد أن ينفي أيّ شك عند السامع بأن هذه الصفات طارئة، أو عارضة. من هنا نراه يعدل عن استخدام صيغة اسم الفاعل: (فارح، ضاجر، طارب)، ويستخدم صيغة الصفة المشبهة المؤكدة لقصده ومراده.

إذاً فالصفة المشبهة الأصيلة ملازمة لخصيصة الثبوت، ولا زمن لها، بل هي شاملة للأزمنة الثلاثة. أما صيغة (فاعل) فهي صيغة اسم الفاعل من الفعل الثلاثي، كما هو معروف، وبالتالي فهي ملازمة للحدوث والتجدد، وتتطلب دائماً زمناً محدداً، تظهر فيه هذه الصفة في الموصوف، فهي صفة طارئة على موصوفها، لا ثابتة فيه. أما ما يجوّز استخدامها صفةً تحمل دلالة الصفة المشبهة، لا اسم الصفة المشبهة: هو ما سُميّ بـ(قصدية القائل) تجاه الثبوت، وبالتالي تظل سمة الثبوت ضابطاً مخصصاً للصفة المشبهة الأصيلة، وفارقاً لها عن اسم الفاعل.

والملاحظ في مثل هذه الصفات -الملحقة بالأصيلة- أننا نعوّل على البنية الدلالية أكثر من البنية الشكلية، باعتبار أن المقصود، أصلاً، من الصفة المشبهة هو دلالتها على الثبوت أكثر من اعتبار صيغتها الصرفية، وسنتناول هذه النقطة بالتفصيل عند تناولنا لأنواع الصفة المشبهة، ولا سيما ذلك النوع المسمى (الصفة المشبهة الجامدة).

الفروق بين الصفة المشبهة واسم الفاعل في ضوء مفهوم خاصيتي: اللزوم والثبوت.

صيغة فاعل: إشكال وتساؤل

المتأمل في طوائف الأفعال التي تبنى منها الصفات يلحظ: أنه ليس كل فعل لازم يمكن أن يُشتق منه صفة مشبَهة، نحو الأفعال: (مشى، ذهب، طَهُر). وبالمقابل فليس كل فعل لازم يمكن أن يُشتق منه اسم فاعل أيضاً، نحو: (حَوَلَ، عَرَجَ)، فلا نقول: (حائل، عارج) بل نقول: (أحول وأعرج)، على سبيل الصفة المشبهة الأصيلة.

لعل هذه الملاحظة تشكل بؤرة جذب لتداخلات واختلاطات بين الصفة المشبهة، واسم الفاعل عند اشتقاقهما على وزن (فاعل)؛ إذ قد يتصادف المرء، في معرض بحثه عن أوصاف معينة تكتسب صفة الثبوت في موصوفها بأفعال يتعذّر عليه صوغ صفة مشبهة منها، للدلالة على خاصية (الثبوت) التي قصدها؛ نحو الأفعال: (مشى وذهب وطَهُر)، فلا يجد أمامه إلا صيغة (فاعل)؛ فيبني منها الصيغ الآتية: (ماشٍ، ذاهب، طاهر) على أنها صفات مشبهة ومقصود منها معنى (الثبوت). وهنا تنجذب الاختلاطات والتداخلات بين الصفة المشبهة واسم الفاعل، ويُطرح السؤال: أهي حقاً صفات مشبهة، أم أسماء فاعلين؟!

وبالمقابل؛ فقد يكون المرء في معرض البحث عن أوصاف طارئة على موصوفها، وفي زمن محدد، فيستخدم صيغة (فاعل) على أنها صفة مشبهة أيضا ً، لكن قُصد بها هنا معنى (الحدوث والتجدد)، فيقول مثلاً: (ضاجر وسالم). وهنا أيضاً سيتولّد غير قليل من التداخل والخلط بين الصفة المشبهة واسم الفاعل على هذا الوزن (فاعل).

من هنا لا بد من محاولة للبحث عن حلٍّ الإشكال الظاهر في استخدام هذه الصيغة (فاعل)، ومحاولة تحديد موقعها الأنسب؛ أهي صيغة خاصة باسم الفاعل، أم بالصفة المشبهة، أم أنها صيغة مشتركة بينهما ؟؟ في محاولة للحصول على بنية صرفية تنسجم فيها بنيتها الشكلية مع بنيتها الدلالية تماماً.

الصفة المشبهة.. واسم الفاعل: بين معيار الوزن وقصدية القائل

المتأمل في أوزان الصفة المشبهة الأصيلة يلحظ أن أوزانها القياسية من الثلاثي أربعة أوزان هي: أفعل وفَعلان وفَعل وفعيل [30].

غير أن بعض النحاة والدارسين يشتقون الصفة المشبهة على الوزن الخاص باسم الفاعل من الثلاثي (فاعل). ويسوقون حججاً مختلفة لتمييز الصفة المشبهة عن اسم الفاعل على هذا الوزن. فمثلاً يقول مصطفى الغلاييني في ذلك: " إذا أردت بالصفة المشبهة معنى الحدوث والتجدد عدلت بها عن وزنها إلى صيغة اسم الفاعل، فتقول في (فَرح وضَجِر وطَرِب):(فارح وضاجر و طارب) " [31].

لعل هذا الكلام يُحدِث عند المتلقي خلطاً كبيراً بين مفهوم الصفة المشبهة الدالّ على الثبوت، ومفهوم اسم الفاعل الدالّ على الحدوث. وطبقاً لهذا المفهوم، فإن استخدام الصفة المشبهة ويراد بها الحدوث سيولّد بنية صرفية لا تتوافق بنيتها الشكلية مع بنيتها الدلالية تماماً، لأن الصفة المشبهة، أصلاً، ضد الحدوث، فكيف إذاً سيراد بها الحدوث ؟؟ أما إذا قصد المتكلم معنى الحدوث عندئذٍ فلا داعٍ كي يستخدم صفة مشبهة، ويريد بها معنى الحدوث، بل يستخدم مباشرة صيغة دالّة على الحدوث دون لبس، وهي صيغة اسم الفاعل.

فيكون المعنى المقصود متطابقاً تماماً مع الصيغة الصرفية المستخدَمة، وبالتالي ستتوافق بنيتها الشكلية مع بنيتها الدلالية تماماً.

الفاعل في الصفة المشبهة واسم الفاعل: بين الفاعل الشكلي والفاعل الحقيقي

يمكن تمييز الصفة المشبهة عن اسم الفاعل على وزن (فاعل) بالنظر إلى نوع الفاعل؛ أهو فاعل حقيقي للفعل، أم هو فاعل غير حقيقي[32].

فقد أشرنا من قبل أن فاعل الصفة المشبهة هو فاعل غير حقيقي، وفاعل اسم الفاعل هو فاعل حقيقي، غير أن أساس التداخل والخلط بين الصفة المشبهة واسم الفاعل يبقى قائماً وحاضراً في الذهن، من خلال ما ترتبط به صيغة (فاعل) من دلالات اسم الفاعل على الحدوث والتجدد؛ فهي الصيغة الوحيدة لاسم الفاعل من الفعل الثلاثي، كما هو معروف، وبالتالي ستظل هذه الصيغة مكمن خلط وتداخل بين اسم الفاعل والصفة المشبهة، إلاّ إذا استخدمناها بوصفها صيغة تدلّ حقيقية على اسم الفاعل.

غير أنه يمكن أن يقصد بها دلالة الصفة المشبهة على الثبوت، لكنها لا تحمل اسم الصفة المشبهة، وذلك عبر ما سُميّ بـ (قصدية القائل)، ولكن هنا لا بدّ من قرينة دالّة، وسبب قاهر يضطر المتكلم لاستخدامها لتؤدي معنى الصفة المشبهة في الثبوت، وذلك كأن يتعذّر عليه اشتقاق الصفة المشبهة من فعل معين. إذْ إنه ليس كل فعل لازم يمكن أن نشتق منه صفة مشبهة –كما أشرنا من قبل – فمثلاً: (مشى وذهب وطَهُر) أفعال لازمة يتعذّر أن نشتق منها صفات مشبهة. ففي مثل هذه الحالة نلجأ إلى استخدام صيغة (فاعل)، فنقول (زيد ماشٍ) أو(زيد ذاهب). فهنا لا نقول: إن (ماشٍ أو ذاهب) صفة مشبهة، كي لا تتداخل المفاهيم بين المشتقات، وتختلط الأوزان، ويظهر التنافر بين بنيتها الشكلية و بنيتها الدلالية، بل نقول هي اسم فاعل قُصد بها معنى الصفة المشبهة في الثبوت. وبالتالي فإننا نكون قد حافظنا على صحة نسبة وزن (فاعل) إلى اسم الفاعل، وصحة نسبة الفاعل (الشكلي) إلى الصفة المشبهة، والفاعل الحقيقي لاسم الفاعل. ففي هذا المثال ثمة فعل حقيقي قد وقع / المشي، وثمة فاعل حقيقي قد قام به / زيد، وثمة زمن معين اقترن به الفعل.

آية ذلك أن الأساس الذي نتكئ عليه في التفريق بين الصفة المشبهة الأصيلة، واسم الفاعل هو خصائص كل منهما تجاه (الثبوت أو الحدوث)، إضافة إلى الأوزان القياسية القارّة لكل منهما، أي مدى توافق البنية الشكلية مع البنية الدلالية. ولما كان اسم الفاعل يصاغ من اللازم كما تصاغ الصفة المشبهة الأصيلة منه، إذاً فقد ظلت خاصية الثبوت هي معيار الفصل الأكثر دلالة بينهما، ولما كانت صيغة (فاعل) ليست من الصيغ القياسية للصفة المشبهة، وفي الوقت نفسه فهي الوزن الوحيد لصوغ اسم الفاعل من الثلاثي، وبالتالي ستظل تؤشر على خاصية الحدوث والتجدد، من هنا فقد رجّحت الدراسة حصر هذه الصيغة (فاعل) باسم الفاعل. لكن هذا لا يمنع أن تُحمّل بمعنى الصفة المشبهة عند الضرورة لا أن تحمل اسمها، وفي ضوء الضوابط التي أوضحناها آنفاً.

ولنتأمل الآن في طائفتين من الأوصاف كما يعرضها الجدول (رقم 1).

جدول (رقم 1)

الرقم	الوصف	نوع الوصف	الفعل	الوزن	نوع الفعل: لازم/ متعدٍ	الفاعل: حقيقي/شكلي	علاقة المعنى المجرد/ الوصف بالموصوف: تصرف إرادي للموصوف / وصف قائم في الموصوف	دلالة الوصف الثبوت/ الحدوث
1	أعرج	صفة مشبهة	عَرَجَ	أفعل	لازم	شكلي	وصف/حال/ معنى قائم في الموصوف	الثبوت
2	عطشان	صفة مشبهة	عَطِشَ	فعلان	لازم	شكلي	وصف/حال/ معنى قائم في الموصوف	الثبوت
3	ضَجِرّ	صفة مشبهة	ضَجِرَ	فَعِل	لازم	شكلي	وصف/حال/ معنى قائم في الموصوف	الثبوت
4	سليم	صفة مشبهة	سَلِمَ	فعيل	لازم	شكلي	وصف/حال/ معنى قائم في الموصوف	الثبوت
5	شَرِس	صفة مشبهة	شَرِسَ	فَعِل	لازم	شكلي	وصف/حال/ معنى قائم في الموصوف	الثبوت
6	أحول	صفة مشبهة	حوَلَ	أفعل	لازم	شكلي	وصف/حال/ معنى قائم في الموصوف	الثبوت
7	آمن	اسم فاعل	أمِنَ	فاعل	متعدٍ	حقيقي	تصرف إرادي للموصوف	الحدوث آمن بمعنى جعله أميناعلى شيء
8	طاهر	اسم فاعل	طَهُر	فاعل	متعدٍ	حقيقي	تصرف إرادي للموصوف	الحدوث طاهر بمعنى جعله نقيا من
9	ماشٍ	اسم فاعل	مشى	فاعل	لازم	حقيقي	تصرف إرادي للموصوف	النجاسة
10	ذاهب	اسم فاعل	ذهب	فاعل	لازم	حقيقي	تصرف إرادي للموصوف	الحدوث
11	قاتل	اسم فاعل	قتل	فاعل	متعدٍ	حقيقي	تصرف إرادي للموصوف	الحدوث
12	كاتب	اسم فاعل	كتب	فاعل	متعدٍ	حقيقي	تصرف إرادي للموصوف	الحدوث
								الحدوث

المتمعن في الجدول (رقم 1)، يلحظ أن الأوصاف الستة الأولى الواردة في القسم الأول من الجدول أُخذت جميعها من أفعال لازمة، وكانت مطابقة لأوزان الصفة المشبهة القياسية، والمدقق في هذه الأوصاف يلحظ: أنها تمثّل أوضاعاً قائمة وثابتة في موصوفها، وأن هذا الموصوف لا يد له، أو إرادة في إيجادها، أو في نسبتها إلى نفسه، وبالتالي لو بحثنا عن وقوع حقيقي لأفعالها فلا نجد، وإنما جلّ ما في الأمر أنها معانٍ مجردة لأفعالها قائمة وثابتة، في ذات موصوفها ثبوتاً عاماً شاملاً للأزمنة الثلاثة. إنها أوصاف منسوبة لموصوفها على وجه الثبوت الدائم. مما يعني أن صاحب الوصف ليس ممارساً أو فاعلاً حقيقياً لهذا الوصف، لأنه- كما قال سيبويه من قبل- لم يفعل شيئاً، بل هو معايش للوصف، فالوصف حالة تعتريه من غير إرادته، أو وضع يعانيه لا حول له ولا قوة في خلقه أو إيجاده. من هنا يظهر أن فاعل الصفة المشبهة دائماً، هو فاعل غير حقيقي (شكلي). وبالمحصلة، فكل صفة حققت خاصية (اللزوم) متضامّة مع خاصية (الثبوت) في آن واحد، وصيغت على أوزان الصفة المشبهة القياسية تكون صفة مشبهة أصيلة، وبالتالي تتوافق فيها البنية الشكلية مع البنية الدلالية تماماً.

أما إذا تمعنّا في الأوصاف الواردة في القسم الآخر من الجدول، وهي التي تحمل الأرقام (7-12)، نلحظ: أن أفعالها تراوح بين اللازم والمتعدي، وأن بعض الأفعال يمكن أن يُستخدم بمعنيين مختلفين؛ بحيث يكون في أحدهما لازماً، وفي الآخر متعدياً، أو يمكن استخدام مثل هذه الأفعال بحيث يكون فاعلها، تارة، فاعلاً حقيقياً للفعل، مثل الفعل (أَمِنَ)،كما في قوله تعالى: (هل آمَنُكم عليه إلاّ كما أمِنْتكم على أخيه من قبل). وتارة أخرى يكون فاعلاً غير حقيقي، بمعنى: اطمأن ولم يخف، فهو آمنٌ[33].

غير أن (آمن) الواردة في الجدول قصد بها المعنى الأول، أي الفاعل الحقيقي الممارس للفعل، وكذا في كلمة (طاهر)، وبالتالي تصبح كل الأفعال الواردة في هذا القسم من الجدول قد وقعت حقيقية، وقام بها فاعل حقيقي، أيضاً عن محض إرادته وتصرفه، فالماشي، مثلاً هوَ مَن قام بالفعل، وعنه صدر هذا الفعل، وبه تمت حركة المشي. إذاً فنحن إزاء فعل حقيقي قد وقع، واقترن بزمن معين، وفاعل حقيقي قد قام بهذا الفعل. وبالتالي فنحن إزاء تصرف حقيقي صادر عن فاعل حقيقي، أيضاً، ومقترن بزمن محدد. وكل ذلك ينفي صفة (الثبوت) الدائم، ويؤشر باتجاه (الحدوث والتجدد)، والاقتران بأحد الأزمنة.

ينضاف إلى ذلك: أن هذه الأوصاف جاءت على صيغة (فاعل) تلك الصيغة التي ستظل تؤشر على اسم الفاعل، وما يحمله اسم الفاعل من دلالات الحدوث والتجدد. وكل ذلك يخالف تماماً ما جاء في أوصاف الطائفة الأولى؛ طائفة الصفات المشبهة الأصيلة.

وبالنتيجة؛ تنهض مرة أخرى خاصية (الثبوت) معياراً فاصلاً بين الصفة المشبهة الأصيلة واسم الفاعل، وخصيصة مائزة للصفة المشبهة الأصيلة، وفارقة لها عن غيرها من الصفات، لا سيما اسم الفاعل. وانطلاقاً من هذه النتيجة رأت الدراسة الحالية ضرورة قصر صيغة (فاعل) على اسم الفاعل، لما تظل تستدعيه من دلالات (الحدوث والتجدد) في أذهان المتعاملين معها.

وملاك الأمر كله؛ أن خاصيتي (اللزوم والثبوت) متضامّتان معاً، في آن واحد تظلان منبع الفروق بين الصفة المشبهة الأصيلة واسم الفاعل، على غرار ما رأينا.

الصفة المشبهة واسم الفاعل: تباين وافتراق

المتأمل في المصنفات النحوية؛ يلحظ أن هاتين الخاصيتين (اللزوم والثبوت) كانتا عند القدماء، أيضاً، الأساس الدقيق المعتمد في لحظ الفروق بشكل مباشر، أو غير مباشر بين الصفة المشبهة واسم الفاعل، وأن هذا الأساس يتصل بأغلب القضايا المتصلة بأوجه الاختلاف بينهما. ولو حاولنا أن نلخص هذه الفروق والقضايا التي ذكرها القدماء في معرض التفريق بين الصفة المشبهة واسم الفاعل لخلصنا بالملاحظات الآتية [34] :

1- لا تصاغ الصفة المشبهة إلا من الفعل اللازم، أما المتعدي يحوّل إلى صيغة فَعُل اللازم. وهو يصاغ من اللازم والمتعدي.

2- أنها تدل على الثبوت والملازمة، سواء كان الثبوت متصلاً مثل طويل القامة، أو يتخلله أحياناً بعض فترات الانقطاع مثل: سريع الحركة، بطيء الغضب، لمن كانت هذه طباعه. أما هو فيدل على الحدوث والتجدد.

3- أنها للزمن الحاضر (الحال) الدائم، أي الماضي المستمر إلى زمن الحاضر، دون الماضي المنقطع والمستقبل، إلا أن توجد قرينة تدل على غير الحاضر، نحو: كان زيدُ حسناً فقبح. وهو يكون لأحد الأزمنة الثلاثة.

4- أنه يجب أن يكون معمولها سببياً لا أجنبياً، أي متصلاً بضمير موصوفها، إما لفظاً نحو: زيدُ حسنٌ وجهُه، أو معنىً نحو: زيدُ حسنٌ الوجهُ، أي منه. أما اسم الفاعل فيعمل في السببي والأجنبي لا فرق.

5- أن معمولها لا يتقدم عليها، وذلك لضعفها، كونها فرعاً عن فرع، فإنها فرع عن اسم الفاعل، وهو فرع عن أصل هو الفعل. أما اسم الفاعل؛ فيجوز تقديم معموله عليه، مثل: العواصف شجراً مقتلعةُ.

6- تعدد صيغها القياسية (الأصيلة)، وكثرة أوزانها المسموعة (الملحقة بالأصيلة)، بخلاف اسم الفاعل الذي له صيغة واحدة قياسية إذا كان فعله ثلاثياً (فاعل)، وأخرى على وزن مضارعه، مع إبدال أوله ميماً مضمومة وكسر الحرف الذي قبل الأخير، إذا كان فعله غير ثلاثي.

7- أنها تخالف فعلها (اللازم)، فتنصب معمولاً مع قصور فعلها، وهو لا يخالف فعله في العمل.

8- لا يجوز فصلها عن معمولها، ويجوز فصله.

9- يستحسن إضافتها إلى فاعلها، أما هو فإضافته إلى مرفوعه ممنوعة، إلا إذا قُصد منه الدلالة على الثبوت كدلالة الصفة المشبهة.

المدقق في أوجه الاختلاف المذكورة، والقضايا المتصلة بها، يلحظ أن خاصيتي (اللزوم والثبوت) تشكلان معياراً ظاهراً أو غير ظاهر تتمحور حوله أغلب هذه الفروق، وما يتصل بها من قضايا أخرى. عرضنا لبعضها فيما مضى، وسنتناول بعضها الآخر في طيات هذه الدراسة – بإذن الله – ولاسيما ما يتعلق بالجانب النحوي، أو عمل الصفة المشبهة.

أثر اللزوم والثبوت في تصنيف أنواع الصفة المشبهة وفرزها

وانطلاقاً من الاعتبارات السابقة كلها، سنحاول هنا أن نفهم التصنيفات المختلفة لأنواع الصفة المشبهة، وسنحاول أن نتلمّس الفروقات المختلفة بين هذه الأنواع في ضوء مفهوم خاصيتي: اللزوم والثبوت.

المتأمل في أنواع الصفة المشبهة، التي يذكرها النحاة، يلحظ بوضوح أن خاصيتي (اللزوم والثبوت) تظلان الأساس الجوهري في تصنيف أنواع الصفة المشبهة، وتخصيص كل نوع، وتحديد أوزانه أو صيغه. والناظر في المصنفات النحوية يلحظ أنها تقدم ثلاثة أنواع من الصفات المشبهة، هي: الأصيل، والملحق بالأصيل، والجامد.

النوع الأول: الأصيل

وهو المشتق الذي يصاغ أول أمره من مصدر الفعل الثلاثي اللازم، المتصرف، ليدل على (الثبوت) في صاحب الصفة، ثبوتاً عاماً. وأشهر أوزانها القياسية من الثلاثي اللازم[35]: (فَعِل) مؤنثه (فعِلة)، ثم (فَعُل)، ثم (فَعَل)، وهو أقلها. وهناك العديد من الصيغ السماعية. والأفضل الاقتصار على الصيغ القياسية.

يُستفاد من ذلك أن هذا النوع من الصفات المشبهة، وهو الأصيل، دون منازع، قد بني على أخص خصائص الصفة المشبهة؛ وهي الخصائص المائزة، أعني: (اللزوم والثبوت) معاً. فهذا النوع

من الصفة المشبهة لا يبنى إلاّ من اللازم، قياساً، ولا يدلّ إلاّ على الثبوت صراحة، ثبوتاً عاماً شاملاً كل زمان، وغير مقتصر على زمن بعينه، دون سواه، وبالتالي تتوافق بنيتها الشكلية مع بنيتها الدلالية تماماً. كأن نقول: (زيد حسن الوجه) أو (زيد أعمى أو قلق أو ضجر.....). فهذه الصفات كلها تعود لأفعال لازمة، وتدل على معنى ثابت مستقر في صاحبها، ثبوتاً عاماً شاملاً كل زمان. وهو كذلك، ثبوت صريح، تبوح به الصفة، دون حاجة لتدخّل القائل، وتأكيد قصده على هذا الثبوت ودوامه في الموصوف.

لذلك نقول: إن هذه الصفات، وما شاكلها، هي صفات مشبهة أصيلة. وبالتالي، فإن خاصيتي (اللزوم والثبوت)، إذا تضامّتا معاً، في صفة معينة، وبمعزل عن قصدية القائل لتأكيد صفة الثبوت تكونان في هذه الحالة معياراً فاصلاً في فرز هذا النوع من الصفات المشبهة، وتخصيصه، ومن ثمّ تخصيص الأوزان التي يبنى منها، وهي التي ذكرناها قبل قليل. أما إذا غابت إحدى هاتين الخاصيتين، أو توافرتا معاً، لكن بتدخّل من القائل لتأكيد قصد الثبوت، فهذا يعني أننا شارفنا نوعاً آخر من أنواع الصفة المشبهة.

النوع الثاني: الملحق بالأصيل

وهو الملحق بالأصيل من غير تأويل، وهو المشتق الذي يكون على الوزن الخاص باسم الفاعل، أو اسم المفعول؛ سواء أكان فعلها ثلاثياً، أو غير ثلاثي.

ويلحظ أن هذا النوع من الصفات، الملحق بالأصل، يدلّ على (الحدوث والتجدد)، ولا يدلّ بطبيعته على (الثبوت)، إلاّ بقرينة، أي بتدخل خارجي من القائل، وهو ما سُميّ بـ (قصدية القائل)، الذي يجعله يدل على ثبوت المعنى في صاحب الصفة، وبالتالي لا تتوافق بنية الصفة الشكلية مع بنيتها الدلالية تماماً-بوصفها صفة مشبهة-. كأن يقول القائل: (زيد طاهر القلب)، أو (ناعم العيش)، أو (مستقيم الطريقة)، أو (ممدوح السيرة)، أو (منقّى السريرة).

أما إذا لم يتدخّل القائل، ولم يقصد معنى الثبوت والديمومة في الموصوف، عند استخدام هذه الصفات على هذا الوزن، صارت الصفة، عندئذ، اسم فاعل، أو اسم مفعول؛ لها اسمه، وحكمه، ومعناه، ودلالته الخاصة على الحدوث والتجدد. وأصبحت هذه الصفة عارضة للموصوف، طارئة عليه، غير ملازمة له، وعُدِل بها عن أوزان الصفة المشبهة المعروفة إلى صيغة اسم الفاعل، أو اسم المفعول.

وينضاف إلى هذا النوع من الصفات: (صيغ المبالغة)، لأنها ألفاظ تدل على ما يدل عليه اسم الفاعل بزيادة [36]. كأن نقول: (فلان رحيم)، أو (فلان عليم أو أكول).

آية ذلك كله؛ أن هذا النوع من الصفات (الملحق بالأصيل) قد فَقَدَ إحدى الخصائص المائزة للصفة المشبهة الأصيلة، أو كلتيهما، أعني: (اللزوم أو الثبوت). لذا تخلخلت العلاقة بين بنيته الشكلية و بنيته الدلالية - بوصفه صفة مشبهة-. وبالتالي لم نستطع أن ندرجه ضمن النوع الأصيل من الصفة المشبهة. وهذا يفضي بنا إلى القول: إن غياب خاصية اللزوم أو الثبوت، أو كلتيهما في الصفة يفرز هذا النوع من الصفة المشبهة: (الملحق بالأصيل).

وكما رأينا؛ فقد تحققت صفة اللزوم في بعض الأمثلة من هذا النوع من الصفات، مثل: فارح، ضاجر، طارب، ذاهب، ماشٍ، ناظر، في حين لم تتحقق صفة الثبوت إلا بقرينة، أو بقصدية القائل، ومع ذلك لا نستطيع أن نطلق عليه تسمية: (الصفة المشبهة الأصيلة)، ولا نستطيع أن نجد له أحد أوزان الصفة المشبهة الأصيلة. وكل ما نجده لهذا النوع من الصفات هو: أوزان اسم الفاعل، أو اسم المفعول، أو صيغ المبالغة. وأغلب أفعال هذه الصيغ هي أفعال متعدية على الحقيقة. وغير خافٍ أن أخص خصائص اسم الفاعل واسم المفعول دلالاتهما على الحدوث والتجدد، والاقتران بأحد الأزمنة. أما صيغ المبالغة، و إن كان معظمها يعود لأفعال متعدية، أي أنها تفتقد إلى خاصية اللزوم – في الأعم الأغلب – إلا أنها من حيث الدلالة يمكن أن ترجع إلى دلالة الصفة المشبهة؛ لأن الإكثار من الفعل يجعله كالصفة الراسخة في الموصوف [37]. ومع ذلك كله تظل صيغ المبالغة تحتفظ بمعناها الخاص على الكثرة، وأوزانها الخاصة المعروفة، وتظل تختلف عن الصفة المشبهة الأصيلة، تماماً كما يختلف اسم الفاعل واسم المفعول.

وبالتالي يظل فرز هذا النوع من الصفات (الملحق بالأصيل) مربوطاً بخاصيتي (اللزوم والثبوت)، وعلامته: أنه قد غابت عنه إحدى هاتين الخاصيتين، أو كلتيهما، أو قد تتوافر فيه خاصية اللزوم، وخاصية الثبوت، لكن هذا الثبوت لا يكون أصيلاً، أعني أنه ثبوت متحقق بالقوة، أي بما يُسمى بقصدية القائل. وهذا أحد الفوارق بين هذا النوع من الصفات المشبهة وبين النوع السابق له، وهو الأصيل، الذي تتحقق فيه صفة الثبوت بالأصالة، دون تدخّل القائل، أو قصديته.

النوع الأخير: الجامد [38] المؤول بالمشتق، وهو أقلها، وهو الاسم الجامد الذي يدل دلالة الصفة المشبهة، مع قبول التأويل بالمشتق، والذي يصح وقوعه نعتاً. وحكمه: أنه قياسي يظل على لفظه الجامد القابل للتأويل، ويؤدي معناها، ويعمل عملها دون أن تتغير صيغته، كما يلحظ في الأمثلة الآتية:

- تناولت شراباً عسلاً طعمُه ⟵ رفع على الفاعلية
- تناولت شراباً عسلياً طعمُه ⟵ رفع على الفاعلية

- تناولت شراباً عسلاً طعماً ⟵ نصب على التمييز
- تناولت شراباً عسلَ الطعمِ ⟵ جر بالإضافة
- زيد شمسيّ الوجهِ ⟵ جر بالإضافة
- زيد قمحيّ البشرة ⟵ جر بالإضافة

اذا كنا قد لحظنا – فيما مضى – أن اجتماع خاصيتي اللزوم الثبوت معاً قد أفرز نوعاً من الصفات المشبهة، سماه النحاة: (بالأصيل)، وأن غياب إحدى هاتين الخاصيتين، أو كلتيهما معاً، قد أفرز نوعاً آخر من الصفات المشبهة سماه النحاة: (بالملحق بالأصيل)، فإننا في هذا النوع من الصفات المشبهة، نلحظ (غياب الفعل) أصلاً، وبالتالي لا نستطيع أن نتحدث لا عن اللزوم، ولا عن ضده، أعني التعدي، فنحن هنا إزاء أسماء جامدة، غير متصرفة، وبناءً على ذلك لا نستطيع أن نقرّ، أو ننفي خاصية اللزوم. فهذه الخاصية إذاً، في حكم غير الموجود أصلاً، وليس في حكم غير المتحقق.

إذاً، فالصفة المشبهة، هنا، يُعوّل فيها على(البنية الدلالية) أكثر من (البنية الشكلية). فإذا استطاع الاسم الجامد أن يدل دلالة الصفة المشبهة، وصحّ وقوعه صفة (نعتاً)، فعندئذٍ نحن إزاء الصفة المشبهة الجامدة، وبمعنى آخر، إذا تحققت هذه الصفة في الاسم الجامد، ومنحت موصوفها صفة ثابتة دائمة، مستقرة فيه استقراراً دائماً شاملاً الأزمنة الثلاثة المختلفة، عندئذٍ فقد أفرزت هذه الصفة: النوع الأخير من الصفة المشبهة، وهو الجامد. لكن هذا النوع من الصفة ليس له أوزان محددة، لأنه، أصلاً، غير متصرّف. وبالتالي المعيار فيه: دلالته على معنى ثابت مستقر في موصوفه، كما لحظنا في الأمثلة السابقة. فمثلاً كلمة (عسل) في قولنا: (تناولت شراباً عسلاً طعمُه) اسم جامد، غير متصرّف، وقع هنا صفةً للشراب. والعسل لا فعل له. وبالتالي لا نتحدث عن (لزوم أو تعدٍ)، و إنما نتحدث عن دلالة كلمة (عسل)، وما تحمله من معنى الصفة، وتأكيد ثبوتها ثبوتاً عاماً شاملاً في الموصوف (الشراب)، دون اقتصارها على زمن محدد.

ولو دققنا النظر في هذا الوصف / العسل، لوجدنا أنه يؤدي هذه المعاني كلها في الصفة المشبهة، ويؤكد على ديمومة حلاوة العسل وثباتها، في الماضي والحاضر والمستقبل، إذْ لا يمكن أن نتصوّر يوماً أن العسل يفقد حلاوته، وبالتالي فالصفة فيه ثابتة ثبوتاً عاماً، غير منقطع، ولا مخصوص في زمن دون آخر، مع قابلية تأويل الجامد (العسل) بالمشتق (الحلو). فلو أردنا التأويل لقلنا: تناولت شراباً حلواً طعمُه. إذاً فكلمة عسل في هذا السياق أصبحت صفة مشبهة جامدة، لأنها دلت دلالة الصفة المشبهة على الثبوت.

ويمكن أن نقول، أيضاً: (فلان شمسيّ الوجه، أو قمحيّ البشرة). فكلمة (قمحي) هنا اسم جامد، غير متصرف، وبالتالي لا محل للحديث عن صفة اللزوم أو التعدي، و إنما ملاك الأمر: دلالة الاسم الجامد (قمحي) على معنى الصفة المشبهة، وصحة استخدامها نعتاً للوجه/الموصوف. ولما صحّ هذا الوصف، وحملت كلمة (قمحي) ثبوتاً شاملاً للصفة في موصوفها، صحّ تسميتها صفة مشبهة. فمعنى القمح في كلمة (قمحي) معنى دائم دالّ على لون القمح المعروف، وعندما قال القائل: (شمسي الوجه)، وصح أن تكون كلمة (شمسي) صفة للوجه صحّ أن تكون كلمة (شمسي) صفة مشبهة، لأننا لم نتصوّر، ولن نتصوّر يوماً أن الشمس تفقد هذا المعنى المجرد فيها، وبالتالي إنْ كانت كلمة شمسي صفة، فهي صفة ثابتة دائمة بثبوت الشمس ودوامها عبر كل الأزمنة. أما إذا أولنا (شمسي الوجه) بـ(حسن الوجه، أوغير ذلك)، فكذا لا يمكن أن نتصوّر أن الحسن طارئ على الشمس، بل هي صفة أزلية أبدية، أي صفة تحمل معنى الثبوت والاستقرار في موصوفها.

وهكذا يلحظ أنه، في مثل هذه الأمثلة، ليس لدينا سوى دلالة الصفة المشبهة على الوصف المقصود، ومن ثم ثبوت هذا الوصف في الموصوف. أي أن معيار فرز هذا النوع من الصفات المشبهة، هو خاصية الثبوت وحدها، فإن تحققت في الاسم الجامد، وصحّ وقوع هذا الاسم صفة، فقد تحققت دلالة الصفة المشبهة في هذا الاسم الجامد، وبالتالي فقد ظهر أثر خاصية الثبوت في إفراز هذا النوع من الصفة المشبهة، أيضاً.

أنواع الصفة المشبهة: ضوابط تصنيف وفرز

لنتأمل الآن، في ثلاث طوائف من الصفات، كما يعرضها الجدول (رقم 2).

الجدول (رقم 2)

	الوصف		البنية الصرفية	اللزوم	الثبوت بالأصالة	الثبوت بالقصد	نوع الصفة
الطائفة الأولى	حسن		صفة مشبهة	√	√		أصيل
	كريم		صفة مشبهة	√	√		أصيل
	صعْب		صفة مشبهة	√	√		أصيل
	أسود		صفة مشبهة	√	√		أصيل
	جميل		صفة مشبهة	√	√		أصيل
	ضجر		صفة مشبهة	√	√		أصيل
	فرح		صفة مشبهة	√	√		أصيل
	طرب		صفة مشبهة				أصيل
الطائفة الثانية	أ	ناظر	اسم فاعل	√		√	ملحق بالأصيل
		دائر	اسم فاعل	√		√	ملحق بالأصيل
		ذاهب	اسم فاعل	√		√	ملحق بالأصيل

	ب	قاطع	اسم فاعل	×		√	ملحق بالأصيل
		مُسمع	اسم فاعل	×		√	ملحق بالأصيل
		مُهذَّب	اسم مفعول	×		√	ملحق بالأصيل
		مُنقًّى	اسم مفعول	×		√	ملحق بالأصيل
		رحيم	صيغة مبالغة	×		√	ملحق بالأصيل
		عليم	صيغة مبالغة				ملحق بالأصيل
الطائفة الثالثة	عسل		اسم جامد	غير متصرف			جامد
	قمحي		اسم جامد	غير متصرف			جامد
	شمسي		اسم جامد	غير متصرف			جامد
	تناولنا شراباً عسلاً طعمُه فلان قمحيّ البشرةِ فلان شمسيّ الوجهِ						

المتأمل في الجدول السابق يلحظ ما يلي:

أولاً: الصفات في الطائفة الأولى؛

1- قد تحققت فيها خاصيتا (اللزوم والثبوت) بالأصالة.

2- لا يوجد فيها وقوع حقيقي لفعل، وبالتالي فلا وجود لفاعل حقيقي أيضاً، أي أنها تظل تؤشر باتجاه (الثبوت)، لا الحدوث.

3- كلها أوصاف قائمة وثابتة في موصوفها، دون إرادته، ودون اقترانها بزمن محدد.

4- بنيتها الصرفية تطابق بنية الصفة المشبهة القياسية.

5- انسجام (البنية الشكلية)، و(البنية الدلالية) تماماً كي تؤدي معنى الصفة المشبهة، ودلالتها.

6- بناءً على ما تقدم كله، تعد هذه الصفات صفات مشبهة أصيلة.

ثانياً: الصفات في الطائفة الثانية؛ وهي فئتان: أ، ب

1- الأفعال في الفئة (أ) لازمة. أما الأفعال في الفئة (ب) متعدية.

2- ثمة وقوع حقيقي لأفعالها، وبالتالي ففاعل كل منها هو فاعل على وجه الحقيقة، له إرادة في وقوعها. أي أنها تظل تؤشر باتجاه (الحدوث)، لا الثبوت.

3- خاصية (الثبوت بالأصالة) لم تتحقق، و لا تتحقق إلاّ بقرينة، أو بقصدية القائل.

4- بنيتها الصرفية تراوحت بين بنية اسم الفاعل، أو اسم المفعول، أو صيغ المبالغة.

5- قلق العلاقة بين البنية الشكلية: (اسم الفاعل، اسم المفعول، صيغ المبالغة)، والبنية الدلالية كي تؤدي معنى الصفة المشبهة ودلالتها على الثبوت الشامل.

6- يمكن للقائل استخدام مثل هذه الصيغ ويقصد منها الثبوت (قصدية القائل)، إذا تعذّر عليه إيجاد صيغة الصفة المشبهة الأصيلة من أفعال معينة.

7- بناءً على ما تقدم؛ فقد غاب عن هذه الصفات شرط في (اللزوم أو الثبوت)، لذا لم يسمه النحاة بالأصيل، بل سُميّ بـ (الملحق بالأصيل).

ثالثاً: الصفات في الطائفة الثالثة؛

1- صفات جامدة، غير متصرّفة، وبالتالي ليس ثمة فعل، مما يلغي الحديث عن اللزوم أو التعدي.

2- الأسماء الواردة: (عسل، قمحي، شمسي)، تدل على صفات ثابتة ودائمة في ذاتها.

3- يمكن تأويل كل صفة من هذه الصفات بالمشتق.

4- صحّ استخدام هذه الصفات (نعتاً) لموصوفها.

5- بناءً على ما تقدم؛ سُميّ هذا النوع من الصفات الجامدة: (صفة مشبهة جامدة).

وبالمحصلة يمكن أن يقال: إن خصائص كل بنية صرفية لكل صفة من الصفات هي التي تظل تتحكم في تصنيفها، وتهبها دلالاتها، وبالتالي اتضح: أن خاصيتي (اللزوم والثبوت) هما أخص خصائص الصفة المشبهة الأصيلة. وهما الخاصيتان المائزتان لها، وعلى أساس هاتين الخاصيتين، ودرجة توافرهما معاً تمّ فرز الصفة المشبهة، وتصنيفها إلى أنواع، على نحو ما رأينا. غير أن خاصية (الثبوت) كان لها (أرجحية أكثر) – إلى حد ما – في فرز الصفات المشبهة الجامدة خاصة.

عمل الصفة المشبهة الأصيلة في ضوء مفهوم خاصيتي: اللزوم والثبوت.

ما المطلوب من الجملة: نحوياً ودلالياً ؟ المطلوب أن تعبر الجملة عن معناها بشكل صحيح واضح، وأن يتناسب إعرابها مع دلالتها على هذا المعنى، بشكل يعترف به الواقع. فغاية الإعراب، أصلاً: بيان المعنى. ويتوجه الإعراب بتوجيه حالات المعنى المحتملة لكل جملة، كما يلحظ في الجمل الأربعة الأولى من الجدول (رقم 3).

جدول رقم (3)

	الجملة	الفعل / الوصف	الفاعل الحقيقي	الفاعل الشكلي	الوقوع الحقيقي للحدث	الوقوع الوهمي للحدث	الزمن
1	ذهب زيد	فعل لازم	زيد	---	الذهاب	----	الماضي
2	مات زيد	فعل لازم	---	زيد	الموت	----	الماضي
3	ضرب زيد عمراً	فعل متعدٍ	زيد	---	الضرب	----	الماضي
4	زيد ضاربٌ عمراً	اسم فاعل	زيد	---	الضرب	----	الحال
5	زيد حسنُ وجهُه	صفة مشبهة أصيلة	---	الوجه	---	الحُسن	عام
6	زيد حسنٌ وجهَه	صفة مشبهة أصيلة	---	هو (زيد)	---	الحُسن	عام
7	زيد حسُن الوجهِ	صفة مشبهة أصيلة	---	هو (زيد)	---	الحُسن	عام
8	تناول زيد شراباً عسلاً طعمُه	صفة مشبهة جامدة	---	الطعم	---	حلاوة العسل	عام

فلو تأملنا جملة (ذهب زيد)؛ نلحظ أنه ثمة وقوع لفعل حقيقي، في زمن ماض، هو الذهاب، وبالتالي ثمة فاعل حقيقي لهذا الفعل، وهو زيد. أما جملة (مات زيد)، فنلحظ، أيضاً، أنه ثمة فعل قد وقع على وجه الحقيقة، وهو الموت. غير أن زيداً ليس فاعلاً حقيقياً لهذا الموت، لأنه لم يقم بالفعل حقيقة، بل هو متلقٍ للفعل، أو أجبر على أن يوضع في وضع الموت، وبالتالي فهو ليس فاعلاً حقيقياً للفعل، بل هو (فاعل شكلي أو فاعل نحوي أو اصطلاحي). وفي جملة (ضرب زيد عمراً) فثمة وقوع حقيقي لفعل (الضرب)، وثمة فاعل حقيقي مارس هذا الفعل، ومفعول به حقيقي، أيضاً، قد وصله فعل الضرب، وهو عمرو. وكذا في جملة (زيد ضاربُ عمراً)، غير أن (ضارب) اسم فاعل، لكنها أُعملت عمل الفعل تماماً. وما انطبق على الفعل انطبق عليها، من حيث دلالة الإعراب على الواقع

المتأمل في هذه الجمل الأربعة السابقة، يلحظ أن كل جملة، على المستوى النحوي، قد أدت المعنى المطلوب واقعياً، وعبرت عنه تماماً، فكانت بنيتها الشكلية تنسجم مع بنيتها الدلالية تماماً. فكل جملة فيها وقوع حقيقي لفعل مربوط بزمن محدد، وفيها فاعل حقيقي، باستثناء جملة (مات زيد)، ففاعلها (شكلي)،غير حقيقي. وبعض الجمل فيها مفعول به حقيقي، وبالتالي فكل حدث (فعل) حقيقي يعد مؤشراً على حدوث أو وقوع في زمن مخصص. ويعد هذا الزمن، بدوره، نقطة بدء هذا الحدوث.

أما إذا تأملنا الجمل الأربعة الباقية في الجدول، وحاولنا أن نبحث عن وقوع حقيقي لحدث/فعل معين، فلا نجد، وبالتالي يصبح الحديث عن الفاعل أو المفعول به بحاجة إلى تدقيق على المستوى الواقعي، لا على المستوى الاصطلاحي، إذا أردنا أن نطابق الدلالة النحوية لكل جملة مع دلالتها الواقعية – على غرار ما رأينا في الجمل الأربعة الأولى – هذا من ناحية.

أما من ناحية أخرى – وهي الأهم – نحن نعلم أن أخص خصائص الصفة المشبهة الأصيلة: اللزوم والثبوت. وبالتالي فالكلام عن أي وقوع لفعل معين يعني: الحدوث (ضد الثبوت)، ويعني زمناً بعينه. والفعل يستدعي الفاعل، وقد يستدعي المفعول به، وكل ذلك يناقض مفهوم الصفة المشبهة الأصيلة وخصائصها:اللزوم والثبوت؛ لأنها أصلاً خالية من الفعل، بوصفها تدل على ديمومة ثبوت الوصف لموصوفه، ثبوتاً عاماً شاملاً للأزمنة الثلاثة. إذاً فالوصف في الصفة المشبهة، إنما هو المعنى المجرد للفعل، وهو معنى قائم بالموصوف، على وجه الثبوت، لا على وجه الحدوث [39]. فالصفة المشبهة تدل على وضع قائم في موصوفها، ولا يد لهذا الموصوف أو إرادة في إيجاده. أي أنه ليس تصرفاً، أو حركة يقوم بها الموصوف[40]. وبالتالي؛ فهذا الوصف لا يستدعي فاعلاً حقيقياً، أصلاً، أي أنه ليس ثمة فاعل، أو فعل حقيقيان في الصفة المشبهة

الأصيلة. فالموصوف يعايش وضع الوصف القائم فيه أصلاً، أو يعانيه، أو يجربه، ولكنه لا يحدِثه أو يوقعه حقيقة، ولا يمارسه بيده أو بإرادته.

من هنا، كيف سيتطابق المعنى النحوي (الاصطلاحي) للفعل أو الفاعل أو المفعول به مع المعنى الدلالي الواقعي؟. أضفْ إلى ذلك أن الكلام عن المفعول به يوحي بالفعل المتعدي. والصفة المشبهة الأصيلة فعلها لازم دائماً. نحن ندرك أن عمل الصفة المشبهة هو عمل مشبه باسم الفاعل، وليس عملاً على وجه الحقيقة. ولكننا نحاول أن نصل إلى رؤية أو اصطلاح تنسجم فيه دلالة الصفة المشبهة الشكلية (الاصطلاحية) مع دلالتها الواقعية تماماً، كما رأينا في انسجام دلالة اسم الفاعل الشكلية- مثلاً- مع دلالته الواقعية. فاسم الفاعل (ضارب) مؤشر حقيقي على أن فعل الضرب قد وقع فعلاً، وثمة فاعل حقيقي ومفعول به حقيقيان له. فالوصف، هنا، تمّ بإرادة الموصوف، فهو تصرّف صادر منه، وحركة قام بها، ونفذها بيده، وهو فعل (الضرب)، وثمة زمن معين اقترن به وقوع هذا الفعل.

أما جملة (زيد حسنُ وجهُه) مختلفة تماماً، من جهة واقعية، لأنه لا يوجد فيها أي تحقق، أو وقوع حقيقي لأي فعل، بل إن فكرة الوقوع الحقيقي للفعل تتناقض، واقعياً، مع مفهوم الصفة المشبهة الأصيلة، من حيث دلالتها على دوام الثبوت الشامل لكل زمان. لأن وقوع الفعل يعني الحدوث، والاقتران بأحد الأزمنة، والصفة المشبهة الأصيلة للثبوت ولا زمن لها.

فالحالة الإعرابية – كما أشرنا – المفروض أن تكون قادرة تماماً على كشف حقائق المعنى وخصائصه، دون احتمالية إحداث تشويش في ذهن المتلقي. فإذا تأملنا في المثال: زيد حسنُ وجهَه، نلحظ أن خاصية اللزوم تظل تؤثر في إعراب الجملة. فالوصف (حسن) يعود للفعل (حَسُنَ) اللازم، فليس ثمة وجود لمفعول به حقيقي. فزيد فاعل غير حقيقي للفعل، لأنه لم يفعل شيئاً في الوجه (41)، بل إن الوجه فاعل في المعنى، لأنه هو الذي حَسُنَ، على نحو قولنا : زيد حَسُنَ وجهُه. إذاً، ففاعل الصفة المشبهة – كما هو واضح – فاعل غير حقيقي؛ لأنه لم يُحدِث فعلاً، أصلاً، ولم يفعل شيئاً حقيقياً في مفعول به، لأن فعله فعل قاصر أصلاً. ومن هنا تعذّر أن نعرب (الوجه) على أنه مفعول به، بل هو ما سماه النحاة بـ(الشبيه بالمفعول به). وهذا التعدي الظاهري للفعل، إنما هو تعدٍ على التشبيه، لا على الحقيقة. فجملة : (زيدٌ حسنٌ وجهَه) شبهت بجملة (زيدٌ ضاربٌ عمراً).

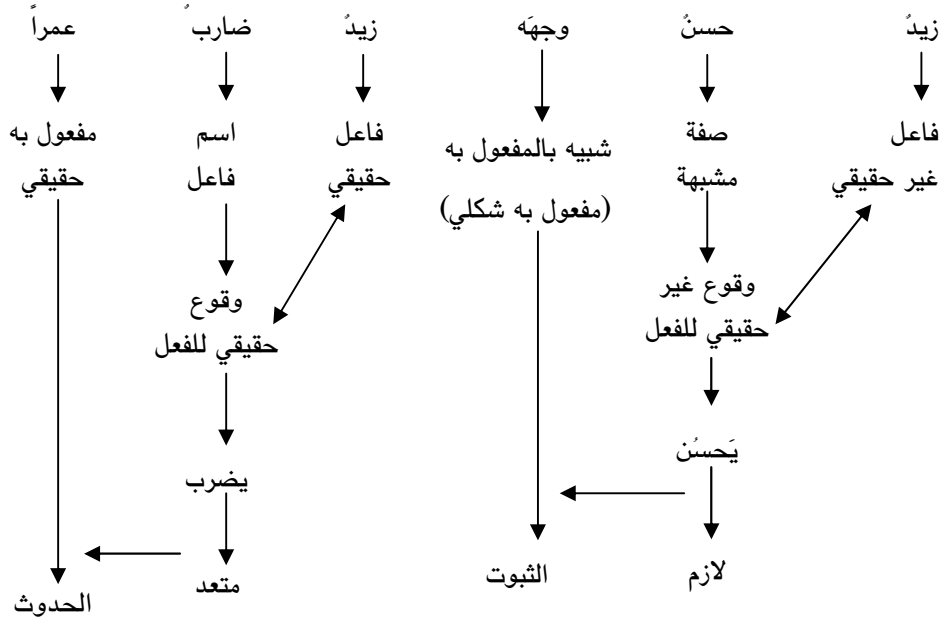

فحسن شبهت بضارب، وبالتالي جارتها في العمل، والوجه شبه بعمرو، غير أن (حسن) تعود لفعل لازم، في حين أن ضارباً تعود لفعل متعدٍ. وبالتالي فالوجه منصوب على التشبيه بالمفعول به، أما (عمرو) فهو مفعول به منصوب لفعل وقع على وجه الحقيقة الواقعية.

وإذا تأملنا في الجملة الأخيرة: (تناولت شراباً عسلاً طعمُه)، نلحظ أن النحاة أفادوا بأن كلمة (عسلاً) في هذا السياق هي صفة مشبهة جامدة. وهي تخلو تماماً من وجود أي فعل، أو شبه فعل. فالعرب تريد من هذه الجملة، إذا استخدمتها: دلالتها الواقعية على الثبوت الدائم للوصف في الموصوف. تريد أن تخبر عن وضع قائم وثابت في الموصوف، وهو المعنى المجرد للفعل، أو بعبارة أخرى: حلاوة العسل، فهذه الحلاوة في العسل دائمة وثابتة فيه، ولا يد للعسل أو إرادة في صنعها وتوضّعها فيه. هي حالة قائمة فيه، وبالتالي فليس ثمة فاعل حقيقي لها، بل إن العسل اسم جامد، أصلاً، فلا فعل ولا فاعل له أساساً.

وبالتالي فإن كلمة (طعمُه) هي فاعل (شكلي) غير حقيقي للعسل، لأنه لا يوجد أي وقوع لفعل حقيقي. ولعل هذه التسمية -فاعل شكلي- أيضاً، أكثر انسجاماً مع طبيعة عمل الصفة

المشبهة القائم أصلا على التشبيه، لا على الأصالة، وبالتالي فهو عمل ضعيف أصلا، وغير حقيقي (عمل شكلي)، وهو مشبه بعمل اسم الفاعل، و عمل اسم الفاعل بدوره مشبه بعمل الفعل، فهو فرع من فرع. ويظل الحديث عن وجود الفعل لا ينسجم تماماً مع دلالة الصفة المشبهة الأصيلة على الثبوت.

وانطلاقاً من الاعتبارات السابقة كلها نحاول أن نفهم عمل الصفة المشبهة الأصيلة، في ضوء مفهوم خاصيتي: اللزوم والثبوت، وإعراب معمولها في حالاته الثلاثة: نصباً ورفعاً وجراً. ونطمح من كل حالة إعرابية أن نتوصّل إلى رؤية جديدة تنسجم فيها (البنية الشكلية) الاصطلاحية للصفة المشبهة الأصيلة مع (البنية الدلالية) الواقعية لها، انسجاماً تاماً.

جدول (رقم 4)

حالة النصب	زيدُ ← مبتدأ حسنُ ← خبر+ فاعل(هو) ← شبيه بالمفعول به ← مؤشر على وقوع فعل ← حدوث + زمن وجهَه
حالة الرفع	زيدٌ ← مبتدأ حسنٌ ← خبر ← فاعل مؤشر على وقوع فعل ← حدوث+زمن وجهُه
حالة الجر	زيدٌ ← مبتدأ حسنٌ ← خبر ← مضاف إليه ← لايوجد مؤشر ظاهر لوقوع فعل ← ثبوت دائم وجهِه

لو تأملنا الجدول (رقم4)، وحاولنا أن نشخّص خصائص الصفة المشبهة الأصيلة من خلال إعرابها، ونلحظ ما لخاصيتي: اللزوم والثبوت من أثر في إعراب معمولها، ومن ثم مطابقة هذا الإعراب مع دلالات الصفة المشبهة الأصيلة في الواقع نلحظ ما يلي:

أولاً: أن حالة الجر، وهي الحالة التي تنسجم فيها (البنية الشكلية) الاصطلاحية مع (البنية الدلالية) الواقعية أكثر ما يمكن. فنجد أمامنا مبتدأ وخبراً ومضافاً إليه. والجملة تامة، وتؤدي معنى الصفة المشبهة ودلالتها على الثبوت واللزوم، ولسنا بحاجة إلى الحديث عن ضمير فاعل مستتر في (حسن)، وبالتالي فليس ثمة كلام عن صدور فعل معين مقترن بزمن مخصص. وهذا أدلّ على خصائص الصفة المشبهة: اللزوم والثبوت، وفيه يتطابق الإعراب مع مفهوم الصفة المشبهة الأصيلة وخصائصها وحقيقة دلالتها على موصوفها تطابقاً أكثر.

ثانياً: في حالة الرفع، نجد المبتدأ والخبر، ونجد (الوجه) فاعلاً، وبالتالي نحن هنا أمام أمر واقع؛ يقرر أن الوجه فاعل، والفاعل، بدوره، مؤشر على صدور حدث أو وصف طارئ، وليس ثابتاً. والحدوث، بدوره، مؤشر على زمن مخصص. وكل ذلك لا ينسجم بشكل كلي مع خاصية الثبوت في الصفة المشبهة الأصيلة. وبالتالي يصحّ أن نقول: إن حالة الرفع بإعرابها المعمول المرفوع فاعلاً، فإنها تبتعد خطوة عن خاصية ثبوت الوصف في الموصوف. ولحلّ هذا الإشكال الظاهري تبرز أهمية إعراب المعمول المرفوع (فاعلاً شكلياً)، وليس فاعلاً حقيقياً.

ثالثاً: أما حالة النصب، فتضعنا في مواجهة وقوع فعل، ووجود فاعل ومفعول به. وهذا – كما في حالة الرفع – يتنافى، واقعياً أو ظاهرياً، مع خاصيتي اللزوم والثبوت معاً. وبالتالي فإن حالة النصب تبتعد خطوتين عن واقعية الصفة المشبهة الأصيلة.

ولكي نحلّ هذا الإشكال الظاهر ونردم الهوة بين خصائص الصفة المشبهة الأصيلة: اللزوم والثبوت وفهم حقيقة عملها وإعراب معمولها، يمكننا أن نصطلح على تسمية معمولها المرفوع (فاعلاً شكلياً) -كما أشرنا من قبل- و تسمية معمولها المنصوب شبيهاً بالمفعول به -كما سماه القدماء- فكان إعرابهم أكثر دقة ودلالة على حقيقة الصفة المشبهة الأصيلة وخصائصها، لا سيما حقيقة فعلها اللازم. من هنا نقول: إن خاصيتي (الثبوت واللزوم) تظلان تتعالقان في عمل الصفة المشبهة بشكل مباشر أو غير مباشر.

وأخيراً يمكن تبسيط الأمر واختصاره بما يلي: إنه من المتعذّر أن نتجاهل ما لخاصيتي: اللزوم والثبوت من أثر في توجيه حالات إعراب معمولات الصفة المشبهة وفهمها؛ إذ يظل هذا

الأثر ظاهراً في تفسير الحالات الإعرابية الثلاثة لمعمول الصفة المشبهة. ويمكن تلخيص هذا الأثر في الملاحظات الآتية:

أولاً: يلحظ أن عمل الصفة المشبهة، بشكل عام، عمل ضعيف، وغير حقيقي (عمل شكلي)، و هذا ينسجم مع خصائصها: اللزوم والثبوت، وينبع منه. لذا فهو عمل على (التشبيه) لا على الحقيقة أو الأصالة.

ثانياً: يلحظ أن وقوع فعل الصفة المشبهة (وقوع وهمي)، غير حقيقي. وجلّ ما في الأمر هو: نسبة وصف إلى موصوفه، نسبة دائمة شاملة لكل زمان.

ثالثاً: يلحظ أن فاعل الصفة المشبهة إنما هو فاعل غير حقيقي، لأنه لا يقوم بأي فعل أو حدث. لذا نصطلح على تسميته: (بالفاعل الشكلي).

رابعاً: يلحظ أن مفعول الصفة المشبهة إنما هو مفعول، غير حقيقي أيضاً، لذا سماه النحاة القدماء: (شبيهاً بالمفعول به).

و المدقق في كل هذه الملاحظات يلحظ: أن كل واحدة منها تتصل بشكل أو بآخر بخاصية اللزوم أو الثبوت أو بكلتيهما معاً. وفي ضوء هذا التصوّر يمكن فهم الحالات الإعرابية للصفة المشبهة فهماً يتناسب مع هاتين الخاصيتين، بحيث يكون إعراب معمولها المجرور أو المرفوع أو المنصوب عامة، وتسمية معموليها المرفوع والمنصوب خاصة أكثر انسجاماً مع دلالتها على واقع اللزوم والثبوت، وبحيث يظهر انسجام هذا الإعراب مع هاتين الخاصيتين الجوهريتين أكثر. وتكون مسميات معمولاتها الاصطلاحية: (المضاف إليه، الفاعل الشكلي، والشبيه بالمفعول به) منسجمة كل الانسجام مع دلالات هذه المسميات واقعياً. ولعل ذلك يحقق الرؤية التي نسعى إليها والتي تنسجم فيها (البنية الشكلية) الاصطلاحية للصفة المشبهة الأصيلة مع (البنية الدلالية) الواقعية لها، انسجاماً تاماً.

Original Asyndetic Adjective Study of Peculiar Characteristics: Inevitability and Steadiness and their Effect in Structure and Semiotics

Fathi Abu Murad, *Al-Huson College, Al- Balqa University, Irbid, Jordan.*

Abstract

This study aims at investigating the asyndetic adjective from the perspective of the two characteristics of inevitability and steadiness. It will observe their effect on most issues related to asyndetic adjective regarding its definition, being different from the present participle. It will also identify its different types such as the original, attached to the original, and the defective. Finally it will observe the effect of inevitability and steadiness on the work of asyndetic adjective. The study tries to achieve three objectives which all originate from the same source and aims at detecting the direct and indirect effect of the two characteristics on the most important issues related to the original asyndetic adjective. Therefore, the study takes the following form: definition and characteristics, differences from other adjectives, types, and finally function.

قدم البحث للنشر في 2011/1/1 وقبل في 2011/10/9

الهوامش

1 ينظر ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله، شرح ابن عقيل، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ج2 :140.

2 ابن الحاجب، جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمرو، كتاب الكافية في النحو، شرح رضي الدين الأستراباذي، دار الكتب العلمية، بيروت:205.

3 ينظر في تعريف الصفة المشبهة المصادر الآتية:

- المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب الحديث، ج4 :185.
- ابن السرّاج، أبو بكر محمد بن سهل، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط1، 1985،ج1: 130.
- ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي، شرح المفصل، عالم الكتب الحديث، بيروت، ج6 :81.
- ابن هشام، أبو محمد جمال الدين:

1. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر بيروت، ج3: 247.

2. شرح قطر الندى وبلّ الصدى، تحقيق:محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت: 389.

3. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر–بيروت: 396.

- ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج2 :140.

- الغلاييني، الشيخ مصطفى، جامع الدروس العربية، المكتبة العصرية – بيروت، ط 16، 1983، ج1 :189.

- حسن، عباس، النحو الوافي، دار المعارف – القاهرة، ط4، ج3: 281-283.

4 ينظر: السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق عبدالعال سالم مكرّم، دار البحوث العلمية، الكويت، 1979، ج6 :58.

5 سنتناول مفهوم (القصدية) فيما بعد.

6 الفاعل الشكلي، أو الفاعل غير الحقيقي، أو الفاعل النحوي هو: ما أسند إليه الفعل أو شبهه على جهة وقوعه أو القيام به، وليس بالضرورة أن يقوم بالفعل؛ مثل: مات زيد، فزيد ليس فاعلاً حقيقياً للفعل (مات)، بل هو (فاعل شكلي).

7 ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج6: 84.

8 صفا، فيصل إبراهيم " الصفة المشبهة: قراءة جديدة "مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد (51)، تموز – كانون أول، 1996 :67.

9 واضح أن هذه الصفات هي صيغ مبالغة، وليست صفات مشبهة.

10 هذه الصفات أيضاً ليست صفات مشبهة، بل هي أسماء مفعولين .

11 صفا، فيصل، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني:67.

12 ينظر: حسن، عباس، النحو الوافي،ج3: 282 – 283.

13 ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج6: 82-83.

14 ينظر: ابن هشام، أوضح المسالك ج3 : 244-245.

حسن، عباس، النحو الوافي،ج3: 292 – 293.

15 ابن الحاجب، الكافية ج2: 205.

16 صفا، فيصل، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني:68.

17 ابن الحاجب، الكافية ج2: 205.

18 صفا، فيصل، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني:68.

19 المرجع السابق:69.
20 المرجع السابق:70.
21 ابن الحاجب، الكافية ج2: 205.
22 ينظر: صفا، فيصل، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني:99،85.
23 المرجع السابق:85.
24 ينظر–رأي سيبويه وابن السرّاج وابن عقيل وغيرهم، وتفريقهم بين الفاعل الحقيقي والفاعل غير الحقيقي في المراجع الآتية:
- ابن يعيش، شرح المفصل، ج6: 81.
- ابن السرّاج، الأصول في النحو، ج1: 131 – 132.
- ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج2: 142.
25 ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج6: 81 –82.
26 ينظر - ابن يعيش، شرح المفصل، ج6: 81.
- ابن السرّاج، الأصول في النحو، ج1: 131 – 132.
- ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج2: 142.
27 سنتناول هذا الموضوع بالتفصيل عند الحديث عن (أنواع الصفة المشبهة).
28 الغلاييني، الشيخ مصطفى، جامع الدروس العربية، ج1: 196.
29 ينظر: صفا، فيصل، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني:67.
30 هذه الأوزان بالأصل مأخوذة من الأوزان الآتية، كما يلي: فَعِل: ومنه فعلان، أفعل
فَعُل: ومنه فعيل، فَعْل، فَعَل، فَعَال، فُعال
فَعَل: ومنه فَيعِل نحو ميت
31 الغلاييني، الشيخ مصطفى، جامع الدروس العربية، ج1 :196.
32 ينظر: صفا، فيصل، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني:95.
33 ينظر المعجم الوسيط، مادة أمِن.
34 ينظر في المصادر الآتية:
- ابن هشام، أبو محمد جمال الدين، مغني اللبيب، دار الفكر، ط2، ج2: 511 -512.
- ابن هشام، شرح قطر الندى: 391-392.
- ابن هشام، شرح شذور الذهب: 397.
- ابن هشام، أوضح المسالك، ج3: 248.
- الغلاييني، جامع الدروس العربية، ج1: 197.

- حسن، عباس، النحو الوافي،ج3: 306 – 308.

35 ينظر في تفصيل هذه الأوزان ما أشرنا إليه قبل قليل في الهامش رقم (30).

36 الغلاييني، الشيخ مصطفى، جامع الدروس العربية، ج1: 198.

37 ينظر المرجع السابق، ج1: 198.

38 ينظر

- ابن الحاجب، الكافية في النحو، ج2: 211.
- السيوطي، الهمع، ج5: 103.

39 ينظر الغلاييني، جامع الدروس العربية ج1: 189.

40 ينظر صفا، فيصل، مجلة مجمع اللغة العربية الاردني:99.

41 ينظر ابن يعيش، شرح المفصل ج6 :81 شرح سيبويه لهذه المسألة .
ينظر، كذلك : ابن هشام، شرح شذور الذهب : 396 – 397.

المصادر والمراجع

ابن الحاجب، جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمرو، **كتاب الكافية في النحو**، شرح رضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي، دار الكتب العلمية، بيروت، ودار الباز للنشر والتوزيع، (د.ت).

ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل، **الأصول في النحو**، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط1، 1985.

ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله، **شرح ابن عقيل**، ج2، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (د.ت).

ابن هشام، أبو محمد جمال الدين:

- **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الجبل، بيروت، ط5، 1979.

- **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت (د.ت).

- **شرح قطر الندى وبلّ الصدى**، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت - (د.ت).

- **مغني اللبيب**، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر، ط2، (د. ت).

ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي، **شرح المفصل**، عالم الكتب، بيروت (د.ت).

الأزهري، الشيخ خالد ابن عبد الله، **شرح التصريح على التوضيح**، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي، القاهرة (د.ت).

الأشموني، أبو الحسن علي بن محمد، **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة (د.ت).

حسن، عباس، **النحو الوافي**، دار المعارف، القاهرة، ط4.

السكّاكي، أبو يعقوب يوسف بن محمد بن أبي بكر، **مفتاح العلوم**، القاهرة ط1، 1937.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقيق: عبد العال سالم مكرّم، دار البحوث العلمية، الكويت، 1979.

سيبويه، أبو بشر عمرو بن قنبر، **الكتاب كتاب سيبويه**، تحقيق: عبد السلام هارون مكتبة الخانجي، القاهرة ودار الرفاعي، الرياض، 1982.

صفا، فيصل إبراهيم **"الصفة المشبهة قراءة جديدة" مجلة مجمع اللغة العربية الأردني**، العدد (51) تموز – كانون أول 1996.

الغلاييني، الشيخ مصطفى، **جامع الدروس العربية**، المكتبة العصرية، بيروت، ط16، 1983.

المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، **المقتضب**، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب الحديث.